سُبُل

مجلة دورية تصدر عن مؤسسة رواق

ملف العدد:
انتخابات بلا ديمقراطية

العدد العشرون - أكتوبر 2023

المحتوى

4 افتتاحية العدد العشرين: انتخابات بلا ديمقراطية

6 الانتخابات الرئاسية في مصر: من يهتم؟
خالد العزب

13 الديمقراطية الزائفة: صناديق بلا أصوات
شادي إبراهيم

20 انتخابات 2005 و2023: التاريخ بين المأساة والمهزلة
مصطفى علي

27 كيف يرى إعلام السيسي انتخابات الرئاسة؟
معاذ لافي

33 انتخابات وانقلابات: دروس الديمقراطية في إفريقيا
دعاء عويضة

41 العولمة كما يراها فلاسفة الاجتماع
عمر عابدين

50 نفوذ الصين في إفريقيا: فرصة أم تهديد؟
هند محروس

58 لماذا يهرب الرياضيون الموهوبون من مصر؟
محمد حسن

كتاب العدد

رئيس التحرير
محمد عباس

خالد العزب

باحث في علم النفس
الاجتماعي

محمد حسن

باحث متخصص في العلوم
السياسية والعلاقات الدولية
مدقق معلومات بمنصة تفنيد

دعاء عويضة

باحثة في الشئون الإفريقية
دكتوراه في الدراسات الإفريقية

معاذ لافي

باحث أكاديمي في الآثار
الإسلامية
متخصص في الإرث الأندلسي
والاستشراق المعماري

شادي إبراهيم

باحث بمركز CIGA جامعة صباح الدين
زعيم
ومنتدى العاصمة للدراسات السياسية
والمجتمعية

مصطفى علي

مدون مصري

عمر عابدين

بكالوريوس في قسمي السياسة
والعلاقات الدولية وعلم الاجتماع من
جامعة مرمرة
حاصل على درجة الماجستير في
علم الاجتماع والأنثروبولوجيا من
معهد الدوحة للدراسات العليا

هند محروس

دكتوراه كلية الدراسات الأفريقية
العليا جامعة القاهرة
أستاذ مساعد بالجامعة
الإسلامية في مينيسوتا

افتتاحية العدد العشـــرين: انتخـابـات بلا ديمقـراطـــية

ما زالت السلطة في مصر تعقد انتخابات، إذ بذلك تكسب شرعية قانونية صورية، تفيدها في تعاملها مع العالم الخارجي. إذًا لماذا نهتم بانتخابات معروفة نتيجتها سلفًا؟ لأنه بعد إخماد الحالة الاحتجاجية على نظام السيسي، ظلت الانتخابات تحمل محاولات لمناوئة النظام القائم، وإن ظلت قاصرة وغير ناجحة.

الانتخابات في وضع كالذي تعيشه مصر ليست مهمة في ذاتها، بل هي فرصة للنظر في السياسة بمصر، ذلك أن الانتخابات ما زالت تمثل فرصة يحاول بعض الفاعلين السياسيين استغلالها لإحداث تغيير ما.

يمكن مشاهدة ذلك في نية بعض العسكريين ترشحهم للرئاسة، مثل سامي عنان الذي انتهى في المعتقل، ما يخبرنا أن الجيش المصري ليس بالضرورة على قلب رجل واحد كما يحاول النظام أن يصور.

في البداية يعرفنا خالد العزب على شروط التغيير، كما يتحدث عن تأثير الاستقطاب وصراعات الهوية على احتمالات حدوثه، طارحا سؤالا محوريا وهو: من يهتم بانتخابات الرئاسة اليوم؟

وفي مقاله حول الديمقراطية الزائفة ينظر شادي إبراهيم في فكرة انتخابات بلا ناخبين، وصناديق بلا أصوات، إذ تحوِّل بعض نظم الحكم الديكتاتورية عملية الانتخابات إلى مسرحية هزلية، لا تهدف إلى معرفة رأي الشعب أو الاحتكام إليه في تحديد حكامه ومصيره، بل تصير عملية زائفة غير تمثيلية.

في حين يعود بنا مصطفى علي إلى الواقع المصري، عبر المقارنة بين انتخابات عام 2005 وانتخابات أواخر عام 2023، مشيرا إلى تغير كثير من المعطيات، بما في ذلك طريقة الحكم التي لجأ إليها مبارك والطريقة التي يعتمدها السيسي اليوم.

ويرصد معاذ لافي دور الإعلام المصري في تغطية الانتخابات والسياسة عموما في مصر، موضحا تأثير السيطرة الأمنية على كافة وسائل الإعلام المقروءة والمرئية داخل البلاد، عبر خطة الأذرع الإعلامية التي تبناها السيسي مبكرا.

وتسافر بنا دعاء عويضة جنوبا إلى دول القارة الإفريقية، لنتعلم دروسا مهمة عن الديمقراطية والانقلابات، عبر سرد وتحليل تجارب عدة لدول متنوعة، مركزة على نيجيريا وجامبيا وغانا.

ويشمل العدد الحادي والعشرين من مجلتنا كذلك على موضوعات متنوعة، إذ يحدثنا عمر عابدين عن ظاهرة العولمة كما يراها فلاسفة الاجتماع، من خلال 4 مقاربات رئيسية هي الاقتصاد، والسياسة، والاجتماع، والتواصل الجماهيري.

وتعود بنا هند محروس إلى القارة الإفريقية حيث ترصد النفوذ الصيني المتزايد هناك، عبر مشروعات تجارية مثل طريق الحرير، وسياسات أمنية تشمل إقامة قواعد عسكرية، محاولة الإجابة على سؤال: هل يشكل هذا النفوذ فرصة للتعاون والتنمية؟ أم تهديدا خطيرا على مستقبل القارة السمراء.

ونختتم العدد بمقال محمد حسن حول ظاهرة هروب المواهب الرياضية من مصر، لا سيما لاعبي الإسكواش رغم التفوق المصري في اللعبة عالميا، والهيمنة على عرش البطولات، محاولا تقديم بعض الحلول لإنقاذ ما يمكن إنقاذه.

اقرأ وشاركنا أفكارك

الانتخابات الرئاسية
في مصر: من يهتم؟

الانتخابات الرئاسية في مصر: من يهتم؟

خالد العزب

باحث في علم النفس الاجتماعي

مقدمة

لا شك أن التغيير عملية صعبة ومعقدة، وذلك لوجود العديد من العوامل التي تؤثر في إمكانية حدوث أي تغيير، ناهيك عن أن أي تغيير مجتمعي يتطلب -في ذاته- روحًا جماعية، وتنسيقًا على مستوى الأفراد والمجموعات.

فرغم وجود بعض الإرهاصات خلال الأعوام التي سبقتها، كانت فكرة التغيير في المشهد السياسي قبل ثورة الخامس والعشرين من يناير؛ بمثابة حلم صعب التحقق عند الناشطين سياسيًا واجتماعيًا، ويمكن القول إنها لم تكن فكرة أصلًا عند أغلب المصريين، لكن مع اشتعال فتيل الحراك الجماعي تغيرت نظرة كثيرين إلى حدود الممكن.

وأصبحت الفروق وقتها غير مهمة على الإطلاق، وتكوّنت هوية جديدة، هوية موحدة؛ هوية الميدان، هوية الثورة. وبجانب هذه الهوية، تكوّن إيمان عميق بإمكانية التغيير، وإحساس بالقدرة والفعالية عند جميع الثوار، إحساس مفاده أن ما نفعله له تأثير على أرض الواقع.

بعد 12 عامًا، أين جموع المصريين اليوم من الانتخابات الرئاسية القادمة؟ هل من مهتم حقًا؟ أم أن وطأة العشرة سنوات الماضية قد قضت على أي توجه سياسي، أو اهتمام بالمشهد، أو حتى إحساس بالقدرة على التأثير في أي شيء؟

نناقش في هذا المقال بعض العوامل المؤثرة في تحفيز المجتمع على التعاون بهدف تحقيق تغيير فيه منفعة للجميع؛ كالشعور العارم بالغضب، والقناعة بإمكانية التغيير، والهوية المشتركة الجامعة. سأقف أيضًا على علاقة هذه العوامل بالمشهد السياسي المصري الحالي والانتخابات القادمة.

العمل الجماعي شرط للتغيير

مع اقتراب الانتخابات الرئاسية في مصر، من الممكن القول بأن أغلب المصريين ليسوا على درجة كبيرة من الاهتمام بالسياسة وما يحدث فيها أصلًا، وخاصة بالمقارنة مع درجة الاهتمام التي كانت في عام 2011، حين كانت السياسة حديث الجميع في البيوت، والمقاهي، والمدارس، والجامعات.

ليس هذا استنتاجًا من خلال مشاهدات شخصية فقط، بل هذا ما تشير إليه الإحصاءات التي نشرها الباروميتر العربي.[1]

رسم توضيحي 1: نسب الإجابة على سؤال «في المجمل، إلى أي مدى أنت مهتم بالسياسة؟»- عرب بارومتر

مع الشك في قدرة أي إحصائية على رصد الوضع بدقة في بلد مثل مصر؛ قد تبدو هذه

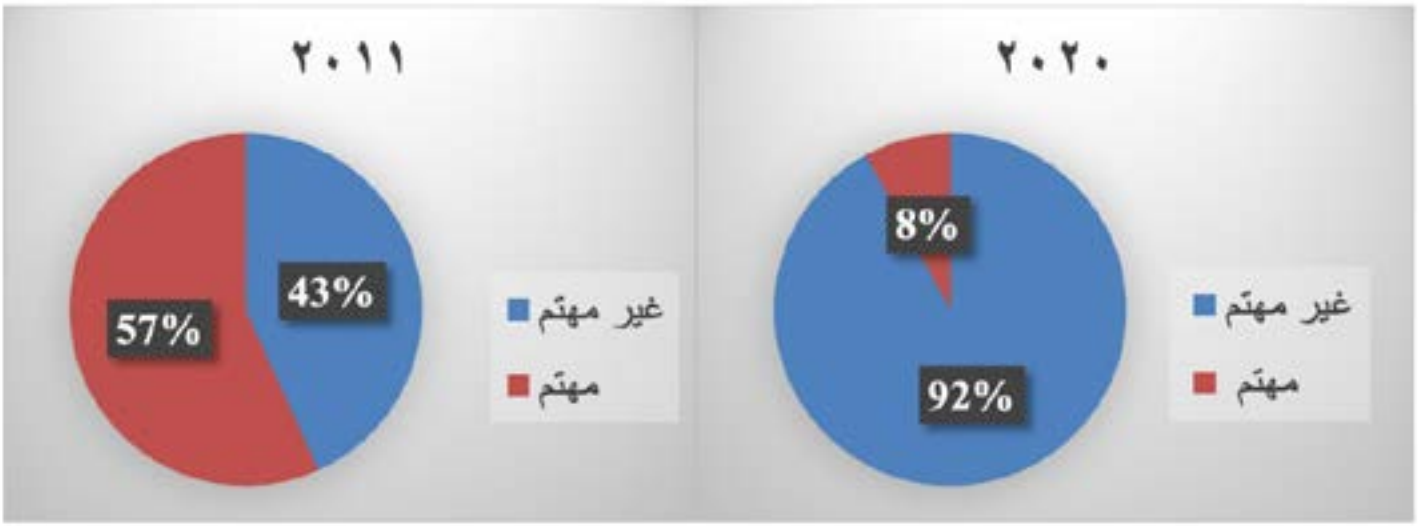

1* https://www.arabbarometer.org/ar/

الإحصائية كأنها لم تأت بجديد، فالقمع الشديد الذي تمارسه الدولة تجاه من يبدي رأيه دون استثناء، وعدم وجود أدنى مساحة للعمل السياسي؛ كفيلان بتنفير الجميع من الاهتمام بالسياسة، ناهيك عن الرغبة في المشاركة في أي شكل من أشكال النشاط السياسي؛ كالمعارضة أو التصويت الانتخابي.

يحتاج التغيير -في مثل هذه الحالات-عملًا جماعيًا؛ أي عملًا يشمل تجميع الطاقات الفردية في اتجاه هدف موحد، وتعتبر الانتخابات نوعا من أنواع العمل الجماعي الذي قد يمكّن التغيير، لكن بالطبع في الحالة المصرية، ومع تحكم الدولة الكامل في المشهد الحالي، تبقى واقعية هذا التغيير وإمكانه محل تساؤل عند كثيرين.

عادة ما يتطلب العمل الجماعي الذي يستهدف تغييرًا على نطاق واسع أكثر من مجرد الرغبة في التغيير، فمثلا، خلال الثورة اجتمعت شروط ضرورية للفعل الجماعي؛ منها وجود ما يستدعي التغيير، من ظلم وقهر وفقر وفساد، وبناء هوية موحدة كمظلة تجمع عناصر التغيير، فضلا عن تطور الشعور بالفاعلية والقدرة على التأثير.

هل يكفي الغضب لإحداث التغيير؟

لا تخفى علينا ولا على السلطة في مصر، حالة الغضب العارمة بسبب الفساد، وسوء الأوضاع الاقتصادية، والأحوال المعيشية، لكن هل يمكن حدوث نشاط ناتج عن هذا الغضب العارم؟ ربما، لكنه يظل رهانا ضعيفا محفوفا بالمخاطر، لأن المشاعر وحدها لا تكفي لتحريك جموع الناس تجاه المجهول، الذي يخافه البشر بطبيعتهم، كما أن المشاعر يمكن استغلالها والتلاعب بها، وإعادة توجيهها بأشكال مختلفة.

وربما لهذا السبب لم تنجح محاولات سابقة استهدفت المشاعر استهدافا رئيسيا، ولا أقصد هنا التقليل من دور المشاعر في عملية التغيير، بل على العكس، مشاعر الغضب والإحساس بالظلم من أهم الدوافع اللازمة والمحفزة لأي حراك سياسي أو مجتمعي. والحراك المليء بمشاعر الغضب

القمع الشديد الذي تمارسه الدولة تجاه من يبدي رأيه دون استثناء، وعدم وجود أدنى مساحة للعمل السياسي؛ كفيلان بتنفير الجميع من الاهتمام بالسياسة، ناهيك عن الرغبة في المشاركة في أي شكل من أشكال النشاط السياسي؛ كالمعارضة أو التصويت الانتخابي.

والإحساس بالقهر؛ عادة ما يكون أقوى من غيره، لكن الاعتماد على المشاعر اعتمادا أساسيا له ضرر قريب وبعيد المدى، ومن السهل على القارئ أن يتذكر كثيرا من الأمثلة التي يلي بعضها الآخر منذ عام 2011، أدى فيها الاعتماد الكامل على تحريك المشاعر إلى مصائب، ما زال الشعب المصري يعاني منها حتى اليوم.

سؤال الفعالية وحدود الممكن

في استبيان القيم العالمية[2] World Values Survey كان هناك سؤال عن مقدار شعور الفرد بأن له خيار، أو قدرة على التأثير في حياته، ونتيجة هذا السؤال من عينة الاستبيان في مصر -في أحدث نسخة- تظهر أن الإحساس بالفعالية الفردية أعلى قليلًا من المتوسط، وأقصد بالفعالية هنا اعتقاد الفرد بأنه قادر على فعل شيء ما، أو تحقيق هدف ما.

من أهم العناصر التي تحفز العمل الجماعي؛ وجود قناعة وإحساس بالفعالية على مستوى الفرد والمجتمع، وبجانب الفعالية الفردية، على المجموعة التي تسعى للتغيير أن تشعر بقدرتها على ذلك بوصفها مجموعة، ويعني ذلك أن تتكون قناعة مشتركة بالقدرة على العمل الجماعي، وقدرة هذا العمل على تحقيق الهدف المطلوب.

وذاكرة المصريين الساعين إلى التغيير مليئة بما يضر هذه القناعة ويضعف منها، بدءًا من تبعات الثورة وحتى اليوم، بما فيها من انقسامات وصراعات بين أطراف المشهد السياسي.

من الصعب الحديث عن المشاركة السياسية ومحاولة التغيير؛ دون التذكير بدور الاستقطاب السياسي، إذ إنه كلما زاد الاستقطاب السياسي في المجتمع ارتفعت نسب المشاركة السياسية،

*2 https://www.worldvaluessurvey.org/wvs.jsp

الاستقطاب وصراعات الهوية

خاصة على مقربة من أي انتخابات وذلك لأن المناخ العام يمتلئ بمشاعر التهديد من كل طرف تجاه الآخر، ويكفي هذا التهديد لتحفيز المشاركة السياسية بهدف منع الطرف الآخر من الفوز، وعادة ما يهدأ المجتمع نسبيا عند وجود مسائل تشغل جميع الأطراف التي يهمها مصير الوطن، على الأقل حتى اقتراب الانتخابات المقبلة، لكن كل هذا مع افتراض أن هناك عملية ديمقراطية سلسة، تثق في نزاهتها كل الأطراف، بينما المشهد في مصر مختلف بالطبع، فلم يتجاوز المجتمع المصري حالة الاستقطاب السياسي والاجتماعي بين عناصره المختلفة، سواء من إسلاميين وليبراليين ويساريين ودولتيين وغيرهم، وكانت ذروة احتقانه عام 2013.

في مجتمعات أخرى، من الطبيعي أن يحفز هذا الاستقطاب الاهتمام بالسياسة والنشاط السياسي، لكن لا مجال لهذا الاحتقان في مصر أن يهدأ من خلال الطرق التقليدية، بسبب عدم وجود ثقة في العملية الانتخابية وتداول السلطة من خلالها في الوضع الراهن

ولا شك أن الوضع الاقتصادي همّ مشترك بين جميع المصريين الآن، ولكن خلف هذا الهم يكمن إحساس عميق مستمر بعدم الثقة عند كل طرف تجاه الآخر، ولعل هذا مما يجعل تقبل الأمر الواقع أفضل الخيارات بالنسبة إلى كثيرين.

وهذا ما تشير إليه بعض الأرقام، وعندما سئلت نفس العينة التي كانت في إحصائية الباروميتر العربي؛ كانت الإشارة إلى أن المصريين يفضلون الاستقرار بدرجة كبيرة، أي استقرار، حتى وإن كان على حساب الديمقراطية والحريات.

رسم توضيحي 2: عرب بارومتر 2022

رسم توضيحي 2: عرب باروميتر ٢٠٢٢

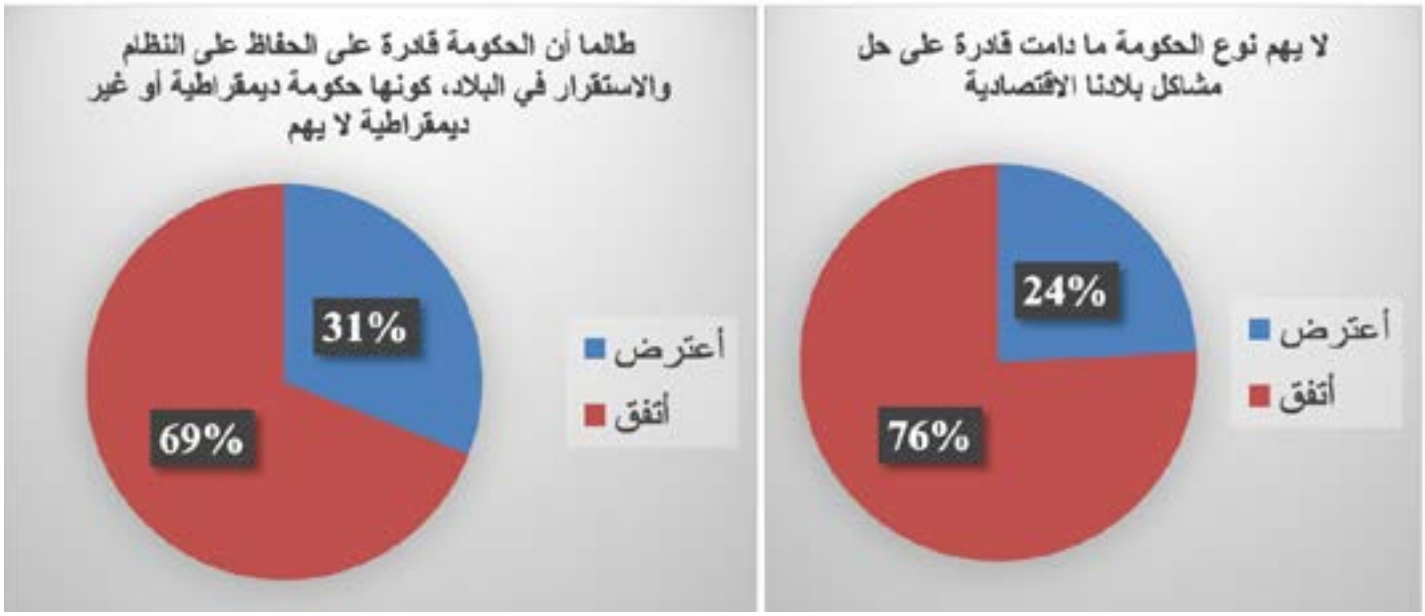

نظرية العجز المكتسب

هناك حافز عند البشر لتبرير الواقع status quo، خاصة إن كانوا من المستفيدين منه، حتى إن لم يكن المرء من المستفيدين، ولكن يغمره شعور بعدم القدرة على تغيير هذا الواقع، فقد يلجأ إلى تقبل الأمر الواقع تقبلًا واعيًا أو غير واعٍ، لأن غير ذلك تعاسة لا تعرف نهاية.

كمن يتجه إلى الإيمان بأنه لا يستحق أن يعيش في بلد ديمقراطي، لتقبله الضمني للفكرة التي تسهم السلطة في نشرها، بأن الشعب المصري غير جاهز للديمقراطية، أو أنه السبب وراء تأخر الديمقراطية وازدهار بلده. كما أن الفشل المتكرر في تحقيق شيء؛ ما يخلق حالة من العجز تصبح متأصلة في النفوس حتى مع اختفاء العوائق، كمن كان محبوسًا في زنزانة واستسلم بعد محاولات طويلة للهرب، فلم يعد يحاول أصلاً، رغم أنه لو حاول مرة أخرى سيجد أن القفل قد انكسر دون أن يدري.

> الحراك المليء بمشاعر الغضب والإحساس بالقهر؛ عادة ما يكون أقوى من غيره، لكن الاعتماد على المشاعر اعتمادا أساسيا له ضرر قريب وبعيد المدى، ومن السهل تذكر كثير من الأمثلة التي أدى فيها الاعتماد الكامل على تحريك المشاعر إلى مصائب.

خاتمة

وفي النهاية، يجب القول إن العوامل المذكورة في هذا المقال لا تنفي إمكان حدوث مفاجآت على أرض الواقع كما حدث مسبقًا، ولكن، أثناء الحديث عن نشاط جماعي مثل الانتخابات، وزرع الأمل من خلالها، يجب التفكير في هذه العوامل

الهيئة الوطنية للانتخابات
National Election Authority

الديمقراطية الزائفة: صناديق بلا أصوات

%99.9

الديمقراطية الزائفة: صناديق بلا أصوات

شادي إبراهيم

باحث بمركز CIGA جامعة صباح الدين زعيم
ومنتدى العاصمة للدراسات السياسية والمجتمعية

الديمقراطية هي نظام حكم هدفه تحقيق تمثيل سياسي للمجتمع، من خلال إشراكه في اختيار ممثليه، وقد أخذت أنظمة الحكم في الدول تتغير إلى نظام ديمقراطي بداية من عام 1800، لتتحول من أنظمة شمولية مغلقة إلى أنظمة شمولية انتخابية أو ديمقراطيات انتخابية، سواء كانت ليبرالية أو فيدرالية أو تشاركية، ثم أخذ هذا المنحنى يتصاعد بعد الحرب العالمية الثانية.[1]

وجدت العديد من النظم السياسية الشمولية نفسها أمام موجة تغيير كبيرة في العالم، تعطي مساحة للشعب في الاختيار، كما أسهمت العولمة وتطور وسائل الاتصال والإعلام؛ في تنامي تأثير الدول الغربية الثقافي والديمقراطي على الجماهير، التي تعيش في الدول الشمولية، أو تحت أنظمة حكم استبدادي.

1* Lührmann, Anna, Marcus Tannenberg, and Staffan I. Lindberg. «Regimes of the world (RoW): Opening new avenues for the comparative study of political regimes.» Politics and governance 6, no. 77-60 :(2018) 1. https://www.cogitatiopress.com/politicsandgovernance/article/view/1214/1214

النظم الدكتاتورية وحيلة الديمقراطية الزائفة

التأثير في سلوك وأفكار الجماهير كان أحد العوامل الضاغطة على تلك النظم السياسية، وهو ما جعلها تأخذ خطوات، سواء في اتجاه الإصلاح، أو الاستبداد، أو التكيف وتطوير نموذج ديمقراطي شكلي، وهو ما أطلق عليه اسم "الديمقراطية الزائفة" أو "الديمقراطية غير التمثيلية".

هذه الديمقراطية الزائفة عبارة عن نظام حكم سياسي يحتوي على عناصر ديمقراطية، مثل الانتخابات والمشاركة السياسية، لكنه يفتقر إلى المبادئ الأساسية لديمقراطية تمثيلية حقيقية، كما أنها عملية مفرغة من مضمونها وجوهرها، المتمثل في مناخ عمل عام منفتح، حيث تستطيع كل مكونات المجتمع المشاركة والتنافس على السلطة دون تمييز.

في الديمقراطية الزائفة تلعب مؤسسات الدولة دورا مهيمنا على العملية الديمقراطية من خلال السيطرة والتحكم في مسارها، أو تخريبها لصالح تركيز السلطة في أيدي فئة قليلة.

ما يجعل مشاركة الشعب ذات طابع صوري في العملية الديمقراطية، وهو ما يقلل من دور الناس في المشاركة بعملية صناعة القرار، أي أنه نظام ديمقراطي من حيث الشكل لا المضمون، إذ لا يقدم خيارات وبدائل تغيير جادة.

لكي يتم الاعتراف بنظام ما أنه ديمقراطي، يجب أن يتمتع بضوابط وتوازنات مؤسسية تخضع لها الأجهزة التنفيذية، خاصة الشرطة وقطاع الأمن، كما يجب أن يوفر قيما أساسية، مثل: حرية التعبير، وحرية الصحافة، والشفافية والمساءلة، والحق في الاحتجاج والتظاهر، والحق في التصويت والترشح في الانتخابات. وإن لم تتوفر هذه النقاط الأساسية في النظام السياسي فهو ليس ديمقراطيا.

6 خصائص تعرف بها الديمقراطية الزائفة

تتسم الديمقراطيات الزائفة وغير التمثيلية بالخصائص التالية:

خيارات الجمهور محدودة:

أي أن النظام الانتخابي لا يسمح إلا بدخول أفراد محددين، ويعمل القضاء أو لجنة يجري تشكيلها لهذا الغرض؛ على استبعاد من لا ترغب بهم السلطة.

ولعل أفضل مثال على هذا هو ما يفعله مجلس صيانة الدستور في إيران، إذ يعتبر المجلس أعلى هيئة تحكيم هناك، ويتمتع بصلاحيات واسعة في استبعاد المرشحين من الانتخابات الرئاسية، وهو مجلس غير منتخب يعين المرشد الأعلى للثورة الإيرانية نصف أعضائه[2].

ينطبق هذا أيضا على ما فعلته لجنة الانتخابات المركزية في روسيا، حين استبعدت المعارض أليكسي نافالني من الترشح في الانتخابات الرئاسية.[3]

السيطرة على وسائل الإعلام:

السيطرة على الإعلام هو إحدى السمات الرئيسية للديمقراطية المزيفة.

وفي بعض الحالات، قد لا تسيطر الحكومة سيطرة كاملة على وسائل الإعلام، لكنها تمارس التأثير الأكبر، كما تعمل بعض الأنظمة على تزوير استطلاعات الرأي، وقد يخفي المواطنون آراءهم الحقيقية خوفًا من بطش السلطة، وهو ما يشعر الناخبين بالعزلة وعدم التأثير. [4]

وقد سببت منصات التواصل الاجتماعي إرباكا لتلك الأنظمة؛ بسبب ضعف سيطرتها على المحتوى الذي يقدمه الجمهور عبر تلك المنصات، إذ يصعب عليها مواكبة التطور السريع لهذه المنصات.

وهو ما اضطر العديد من الأنظمة إلى اتباع أساليب جديدة للسيطرة على الرأي العام، سواء عبر تشتيت المتابعين من خلال الحسابات المزيفة، واستهداف بعض الآراء، ما يسهم في تسميم الرأي العام[5]، أو عبر سياسة الترهيب والترغيب تجاه المؤثرين الأكثر متابعة، لا سيما على منصات الفيديو. ينطبق ذلك على رجل السعودية القوي محمد بن سلمان الذي اجتمع مع المؤثرين على منصات "سناب شات" ذات الشعبية الكبيرة في المملكة، بغرض تحديد نوع المحتوى الذي يجب عليهم بثه للجمهور. في نفس

الوقت، كانت الشرطة تستجوب بعضهم بسبب الآراء التي نشروها على حساباتهم[6].

ورغم ذلك، ما تزال منصات التواصل الاجتماعي تمثل عامل ضغط على الأنظمة الشمولية التي تحاول السيطرة على الرأي العام[7].

2- محمد رحمن بور، غضب من استبعاد الإصلاحيين.. من المرشحون السبعة للرئاسة الإيرانية؟، الجزيرة نت، مايو 2021، https://shorturl.at/jmxS5

3- Alexei Navalny in the presidential election in Russia.» Środkowoeuropejskie Studia Polityczne 3 (2018): 21-34. id?id=https://www.ceeol.com/search/article-detail?id=715095

4- Batura, Alyena. «How to Compete in Unfair Elections.» Journal of Democracy 33, no 4 (2022): 47-61. https://www.journalofdemocracy.org/articles/how-to-compete-in-unfair-elections/

5- BBC Monitoring, Online trolls and fake accounts poison Arab social media, BBC News, Aug-2018, https://www.bbc.com/news/technology-45372272

6- Stephanie Kirchgaessner, Saudis accused of using Snapchat to promote crown prince and silence critics, The Guardian, Jul-2023, https://www.theguardian.com/technology/2023/jul/18/saudi-arabia-ties-snapchat

7- شادي ابراهيم، تطور أدوات المجتمع أمام السلطة: التراكمات الخفية والمفاجآت الكبرى، مجلة سبل، أكتوبر 2022، https://subulmagazine.com/?p=1241

مستويات منخفضة من المشاركة السياسية:

إحدى السمات المشتركة في الديمقراطيات الزائفة أنها لا تلقى اهتماما من الجمهور؛ لذا غالبا ما تشهد عزوفا عن التصويت، ونسب مشاركة منخفضة في الانتخابات بالمقارنة مع الكتلة التصويتية في المجتمع[8].

وتتلاعب بعض الحكومات بالانتخابات من خلال التزوير، أو ترهيب الناخبين بالاعتداء عليهم، أو وضع قوانين تقييدية لقمع المعارضة، على حساب الحزب الحاكم أو الموالين للسلطة.

ويجب التنويه أنه لا يشترط أن يكون مصدر التهديد هو جهاز أو هيئة حكومية، إذ يمكن أن يمارس طرف أو حزب سياسي عملية ترهيب، من خلال بث خطاب عدائي على منصات التواصل الاجتماعي، كما حدث في الانتخابات الأمريكية الأخيرة[9]، أو عبر ممارسة العنف أمام اللجان بهدف تقويض الأمن، كما فعل الحزب الوطني المنحل، قبل ثورة 25 يناير في مصر.

هذه الحالة هي نتاج غياب متعمد للأجهزة الأمنية، المنوط بها حماية المواطنين خلال العملية الانتخابية، لكنها معبرة في الوقت نفسه عن طبيعة النظام السياسي.

تدني الثقافة السياسية:

تلعب الثقافة السياسية دورًا مهمًا في الحفاظ على الديمقراطيات المستقرة، وهي خليط من القيم؛ تتشاركه الكتلة الأكبر من المجتمع[10]، كما أنها عملية معقدة تتطلب فترة زمنية طويلة لتشكيل هذه الثقافة، التي عادة ما تستند على الثقة في استقلال مؤسسات الدولة وخاصة القضاء.

تراجع الثقة في النظام:

غالبا ما يكون هذا التراجع متأثرا بعمليات التضليل المتعمد، عبر نشر الإشاعات والأخبار الكاذبة، ما يقوض ثقة الجمهور في النظام الديمقراطي والعملية الانتخابية.

أحد الأمثلة على تراجع الثقة في النظام، هو ما حدث في الانتخابات الأمريكية الأخيرة، التي أظهر استطلاع أجرته جامعة "كوينيبياك"؛ أن 76٪ من المشاركين فيها يعتقدون أن عدم الاستقرار السياسي داخل الدولة؛ يمثل خطرًا أكبر

"الديمقراطية الزائفة عبارة عن نظام حكم سياسي يحتوي على عناصر ديمقراطية، مثل الانتخابات والمشاركة السياسية، لكنه يفتقر إلى المبادئ الأساسية لديمقراطية تمثيلية حقيقية، كما أنها عملية مفرغة من مضمونها وجوهرها، المتمثل في مناخ عمل عام منفتح."

8- Richard Wike, Janell Fetterolf, Shannon Schumacher, and J.J. Moncus, Appendix A: Classifying democracies, Power Research, Oct-8 ,2021 https://www.pewresearch.org/global/2021/10/21/democracy-appendix-a-classifying-democracies-2021-spring/

9- Lauren Miller, and Wendy R. Weiser, The Election Deniers' Playbook for-9 ,2024 Brennan Center For Justice, May ,2024 https://www.brennancenter.org/our-work/research-reports/election-deniers-playbook-2024

10- Inglehart, Ronald, and Christian Welzel. «Political culture and democracy.» In New directions in comparative politics, pp -10 ,Routledge .164-141 ,2018 https://www.jstor.org/stable/4150160

على الولايات المتحدة من الخصوم الخارجيين، وكان أحد دوافع انخفاض الثقة في النظام السياسي هو انتشار المعلومات المضللة، التي تهدف -عمدا- إلى تعطيل العملية الديمقراطية، وهو ما يربك الناخبين ويصنع مناخا عاما سيئا سلبيا تجاه العملية الانتخابية ذاتها[11].

القوانين المقيدة:

يمكن للحكومات أن تسن قوانين تجعل من الصعب على مجموعات معينة من الجمهور التصويت في الانتخابات، مثل: اشتراط قوانين صارمة بشأن تحديد هوية الناخبين، أو تقليص أوقات التصويت، أو تقييد التسجيل، أو تطهير قوائم الناخبين.

يمكن أن تؤثر هذه القوانين تأثيرًا فعالًا في استهداف الأقليات العرقية، أو الفقراء، أو الناخبين الصغار والكبار[12]، كما كان يحدث في أمريكا من وضع تدابير قانونية تهدف لحرمان الأمريكيين الأفارقة حرمانًا ممنهجًا؛ للحفاظ على تفوق البيض، ولم يتم الطعن قانونًا في هذه الممارسات التمييزية وتفكيكها حتى إقرار قانون حقوق التصويت عام 1965[13]. وهناك مثال آخر على استبعاد الفقراء من الانتخابات، عبر رفع أسماء من لا يدفعون الضرائب من قوائم الناخبين.

نقد الديمقراطية: أمريكا نموذجا

أغلب النظم الديمقراطية يمكن نقدها في العديد من الآليات والقواعد المنظمة لها.

على سبيل المثال، غالبًا ما يشار إلى أمريكا باعتبارها ديمقراطية تمثيلية، ينتخب المواطنون عددا من الأفراد لتمثيل مصالحهم، واتخاذ القرارات نيابة عنهم، ويقوم نظام الحكم على مبدأ الفصل بين السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية، لتحقيق التوازن فيما بينها ومنع تركيز السلطة، كما أنها تضم عناصر من النظام الفيدرالي.

رغم ذلك، هناك أوجه نقد توجه إلى النظام الديمقراطي، مثل:

التأثير على النظام الانتخابي:

يحدث هذا من خلال إعادة ترسيم حدود الدائرة الانتخابية لصالح حزب معين، بحيث يأخذ مرشح الحزب الفائز كل الأصوات في الانتخابات الرئاسية، وهي عملية تتم كل عشر سنوات ويكون لها تأثير مهم في نتائج الانتخابات[14].

> **إحدى السمات المشتركة في الديمقراطيات الزائفة أنها لا تلقى اهتماما من الجمهور؛ لذا غالبا ما تشهد عزوفا عن التصويت، ونسب مشاركة منخفضة في الانتخابات بالمقارنة مع الكتلة التصويتية في المجتمع.**

11- Sanchez, Gabriel R., Keesha Middlemass, and Aila Rodriguez. «Misinformation is eroding the publics confidence in democracy.» (2022). https://www.brookings.edu/articles/misinformation-is-eroding-the-publics-confidence-in-democracy/

12- Wendy R. Weiser. Alicia Bannon, Democracy: An Election Agenda for Candidates, Activists, and Legislators, May-2018, Brennan Center For Justice, https://www.brennancenter.org/our-work/policy-solutions/democracy-election-agenda-candidates-activists-and-legislators

13- brian Duignan, voter suppression election strategy, Britannica, Jun-2023, https://www.britannica.com/topic/voter-suppression

14- States are redrawing every congressional district in the U.S. Here is where we stand, Politico, Sep -2022, https://www.politico.com/interactives/congressional-redistricting-maps-by-state-and-district/

جماعات الضغط وتمويل الحملات:

إذ يلعب الأغنياء دورا في وضع السياسات الاقتصادية للحكومة، من خلال تقديم الدعم المالي في الحملات الانتخابية، ويكون الدعم مربوطا بأجندات محددة.

ولعل المثال الأبرز هو لوبي صناعة السلاح في أمريكا، حيث تعمل تلك اللوبيات في التأثير والتلاعب بالنظام؛ من خلال إغراق السياسيين بالتبرعات خلال الحملات الانتخابية.

وقد تضاعفت إسهامات المرشحين الفيدراليين من صناعة الأسلحة ثلاث مرات بين عامي 2002 و2020، وخصص المصنعون العسكريون 283 مليون دولار للمرشحين من 2001 إلى 2020[15]. وتوظف صناعة الأسلحة شبكة واسعة من جماعات الضغط، والموظفين الحكوميين السابقين، لدفع مصالحهم التجارية إلى أعضاء الكونجرس، وقد أنفق المصنعون نحو 2.5 مليار دولار على مدى العقدين الماضيين[16].

سيطرة عدد قليل من رجال الأعمال على الإعلام:

ويكون تأثيره عبر توجيه الناخبين، وبث الإشاعات والمعلومات المغلوطة، أو شن حملات إعلامية منظمة ضد المرشحين الذين يهددون مصالحهم. وتسيطر 6 شركات فقط على نحو 90٪ من الإعلام في أمريكا، ما يجعل من السهل التحكم في الرأي العام، وتوجيه المواطنين نحو موضوعات محددة[17].

الاستقطاب السياسي:

تعيش أمريكا استقطابًا سياسيًا متزايدًا، مع تنامي الانقسامات الأيديولوجية بين الحزبين الرئيسيين، ما ينعكس على سن التشريعات ورسم السياسات الخارجية؛ ليميل الاهتمام نحو التنافس على المصالح الحزبية، على حساب تلبية الاحتياجات الأوسع للمواطنين.

وهناك العديد من النقاط التي تظهر مساوئ وعيوب النظام الديمقراطي الأمريكي، وهي أمور يمكن أن تتغير، سواء بالإيجاب أو السلب، لكن مع ذلك يتمتع النظام أيضًا بنقاط قوة، مثل: توازن السلطات، والالتزام بالحريات الفردية، لذا لا يمكن وضع هذا النقد في سياق مقارن مع الأنظمة الديمقراطية المزيفة أو غير التمثيلية.

مصر: نظام شمولي وتمثيل الديمقراطية

تلك العوامل والخصائص إن طبقناها على النظام في مصر؛ نجد أنه نظام شمولي غير تمثيلي، يأخذ من العملية الانتخابية الشكل ويترك المضمون.

ويتحكم في تحديد من له الحق بالترشح في الانتخابات، عبر استبعاد المرشحين غير المرغوب فيهم، بواسطة لجان القضاء التي تخضع -كليا- للسلطة التنفيذية.

كما لا يمكن أن نضع خطوطا فاصلة بين السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية، ما يجعل من الصعب على المعارضة ضمان سير العملية الانتخابية سيرًا محايدًا.

أما القانون فنجد أنه يطبق تطبيقا انتقائيا، يخدم السلطة ويحمي مصالح النخب الحاكمة، ويستهدف المعارضين السياسيين والمنافسين لها.

كذلك تتحكم الأجهزة الأمنية بالمحتوى الذي تبثه وسائل الإعلام، إذ تسيطر عليه شركات تابعة للمخابرات العامة، بالإضافة إلى مجموعة من رجال الأعمال المحسوبين على السلطة.

ويغلب الصوت الواحد على المجال العام، فيما تغيب التعددية السياسية وحرية التعبير والقدرة على الاحتجاج.

15- Louise, Nick. «These 6 corporations control 90% of the media outlets in America. The illusion of choice and objectivity.» Tech Startups (2020). https://techstartups.com/2020/09/18/these-6-corporations-control-90-percent-of-the-media-outlets-in-america-the-illusion-of-choice-and-objectivity/

16- Hartung, William D. «Promoting Stability or Fueling Conflict? The Impact of US Arms Sales on National and Global Security.» Quincy Institute for Responsible Statecraft (2022). https://quincyinst.org/report/promoting-stability-or-fueling-conflict-the-impact-of-u-s-arms-sales-on-national-and-global-security/

17- Stephen Semler, How the Military-Industrial Complex Gets Its Power and Harms Workers, in Graphs, Jacobin, Oct 6 ,2022 https://jacobin.com/2022/10/pentagon-budget-military-contractors-lobbyists-biden

انتخابات 2005 و2023:

التاريخ بين المأساة والمهزلة

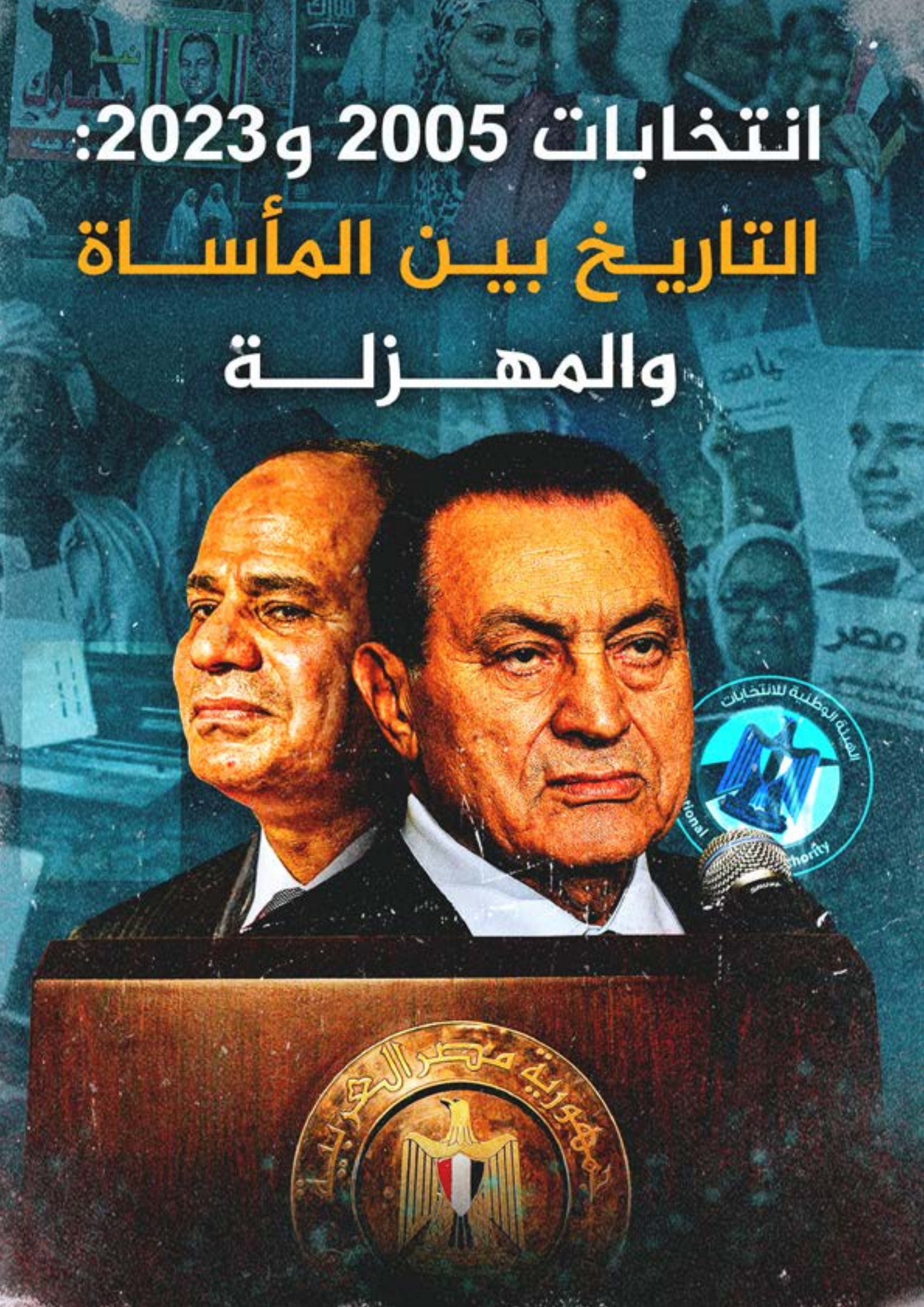

انتخابات 2005 و2023: التاريخ بين المأساة والمهزلة

مصطفى علي

مدون مصري

يضيف ماركس على رؤية هيجل للتاريخ، باعتباره تكرارا للأحداث، جملة طالما يستدعيها الناس كلما تشابهت الأحداث، فيقول إن التاريخ بينما يكرر نفسه مرتين؛ تكون الأولى مأساة، والثانية مهزلة.

وتستدعي المغامرة التي قرر السياسي المستقل أحمد الطنطاوي خوضها، بترشحه لانتخابات الرئاسة، العودة بالتاريخ إلى انتخابات عام 2005، وتحديدا تجربة السياسي الليبرالي أيمن نور، الذي حلم بأن يكون أول رئيس لمصر من خارج دائرة العسكريين، الذين يحكمونها منذ عام 1952. لنبحث أوجه الاختلاف والتشابه بين التجربتين، وموقعهما من المأساة والمهزلة، وربما الأمل في التغيير.

شارع سياسي ذو اتجاهين

تأتي انتخابات الرئاسة 2023 وقد مر على حكم السيسي عشرة سنوات كاملة، لكن لم يكن الحال كذلك في انتخابات الرئاسة عام 2005، حينها كان قد مر على بقاء مبارك في كرسي الحكم ما يقارب 24 عامًا، تقلب فيها نظام حكمه بين كل الظروف الاقتصادية والسياسية، لكن أكثر ما ميز ربع القرن الذي قضاه مبارك رئيسًا قبل انتخابات 2005، عن العقد الذي قضاه السيسي حتى الآن، أن الشارع السياسي في عهد مبارك كان قد عانى محاولات لم تنجح لخنقه، وتأكد فشلها باندلاع ثورة يناير 2011.

أما في عهد السيسي، فلا شك أن السياسة تعاني من حالة موات تام، واستئصال لكل أشكال الحياة الحزبية، التي رغم أنها كانت مستبعدة في عهد مبارك، إلا أنها لم تكن قد استئصلت بالكامل كما هو حادث الآن، وهنا يكمن فارق مهم بين تجربتي أيمن نور والطنطاوي.

في كتابه "ثورة مصر"، يُحصي عزمي بشارة عدد التظاهرات السلمية التي حدثت في الشارع المصري، خلال العقد الأخير من عهد مبارك، فنجد أنه بين عامي 2001 و2005 اندلعت حوالي 81 مظاهرة [1] في شوارع مصر، تتنوع في مطالبها بين الفئوية، والاجتماعية، والقضايا القومية.

1-ثورة مصر، من جمهورية يوليو إلى ثورة يناير: عزمي بشارة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الطبعة الأولى 2016، ص248

وقد كانت الانتفاضة الفلسطينية الثانية عام 2001، واجتياح جنين عام 2002، وغزو العراق عام 2003، أكثر القضايا القومية التي كانت قادرة على حشد الشارع مرة تلو الأخرى، للضغط على النظام المصري، ففي تلك المظاهرات، تكرر ظهور بعض الشخصيات من مختلف الأطياف السياسية المعارضة، وقد اجتمعوا وناقشوا فكرة دمج قضايا التغيير الديمقراطي في مطالب التحركات الاحتجاجية؛ المتعلقة بالقضايا القومية. وفي تلك الفترة، بدأت مجموعة اجتماعات بين سياسيين من توجهات مختلفة، نتج عنها تأسيس الحركة المصرية من أجل التغيير، المعروفة باسم كفاية، التي ظهرت أواخر عام 2004[2] بوصفها حركة عابرة للأيديولوجيا، وأعلنت برنامجها السياسي الرافض -رفضًا رئيسًيا- لأمرين، أولهما التجديد لمبارك، وثانيهما التوريث لابنه جمال، وقد كان ذلك التكتل ناتجا عن إيمان رئيسي بأن قنوات العمل السياسي المتاحة غير فعالة، لذلك كانت مطالبها راديكالية ضد مبارك ونظامه.

وكانت كفاية وغيرها من الحركات الشعبية التي نشأت على هامشها، أحد أكثر وسائل الضغط التي كانت موجودة في الشارع المصري، لكن لا يمكن إهمال دور الإعلام كذلك وقتها؛ إذ إن مبارك نفسه كان قد فرض قيودًا على منظومته الإعلامية خلال الحملة الانتخابية، حتى أنه منع قنوات التليفزيون المصري من إذاعة الأغاني التي تروج له.

وبعيدًا عن الإعلام الحكومي، فقد كان هناك هامش من الاستقلالية تمتعت بها القنوات الخاصة، وأتاحت للمرشح المعارض أيمن نور أن يعرف نفسه للمصريين. في المقابل، لا يجد الطنطاوي سوى الإعلام البديل، متمثلا في وسائل التواصل الاجتماعي،

كان هناك هامش من الاستقلالية تمتعت بها القنوات الخاصة، وأتاحت للمرشح المعارض أيمن نور أن يعرف نفسه للمصريين. في المقابل، لا يجد الطنطاوي سوى الإعلام البديل، متمثلا في وسائل التواصل الاجتماعي.

2-مقابلة مع جورج اسحق، عضو ومؤسّس للحركة المصرية من أجل التغيير (كفاية)، 16 يونيو 2005، معهد كارنيجي.

التي لا تضمن الوصول إلى قطاعات كبيرة من الشعب المصري.

وفي عهد مبارك، عملت بعض الفضائيات والصحف الخاصة مستقلةً عن الحكومة، أما في عهد السيسي -الذي طالما حسد عبد الناصر لأنه كان محظوظا بإعلام الصوت الواحد- فقد أصبح الإعلام الخاص خاضعًا للسيطرة من الأجهزة الأمنية.

القوى الخارجية: من الضغط إلى اللامبالاة

بين عامي 2005 و2023 لا شك أن كثيرًا من الأمور تغيرت في موازين القوى العالمية، إذ كان مطلع القرن الجديد شاهدًا على ذروة الهيمنة للولايات المتحدة، التي خرجت منتصرة من الحرب الباردة، وكانت روسيا ما تزال في طور إعادة البناء والتشكل، ولم تكن الصين لاعبًا هامًا في منطقة الشرق الأوسط، ودول الخليج وإيران كانت المارد الذي لم يخرج من القمقم بعد؛ لذا كانت الولايات المتحدة قادرة على إحداث كثير من الضغوط على الأنظمة السياسية في المنطقة العربية، وقد كان هذا المناخ مفيدًا لانتخابات 2005 في مصر.

في مقابلة لها مع صحيفة واشنطن بوست، في مارس 2005[3]، بعد شهرين من خلافتها كولن باول في وزارة الخارجية الأميركية، تحدثت كونداليزا رايس عن السياسة الجديدة لإدارة جورج بوش تجاه الشرق الأوسط، التي كانت تهدف بالأساس إلى محو الفشل في بناء دولة ديمقراطية تخلف الحكم البعثي في العراق، إذ قالت: "الناس قالوا لنا، حسنًا، أنتم تتحدثون عن الديمقراطية في أمريكا اللاتينية، تتحدثون عن الديمقراطية في أوروبا، بل في آسيا وإفريقيا، لكنكم لا تتحدثون أبدًا عن الديمقراطية في الشرق الأوسط، وبالطبع هم محقون، لأن القرار هنا كان أن الاستقرار يعلو على ما سواه".

لقد قررت الإدارة الأمريكية وقتها أن تتنصل من تاريخ طويل من دعم الأنظمة القائمة في المنطقة بحكم السياسة الواقعية التي تحفظ مصالحها، وقررت أن تستبدل بها حملة ترويج الديمقراطية؛ لذا ضغطت الولايات المتحدة من أجل تنظيم انتخابات نزيهة في عدة بلدان، منها مصر.

تجاوب مبارك مع تلك الحملة، وكان

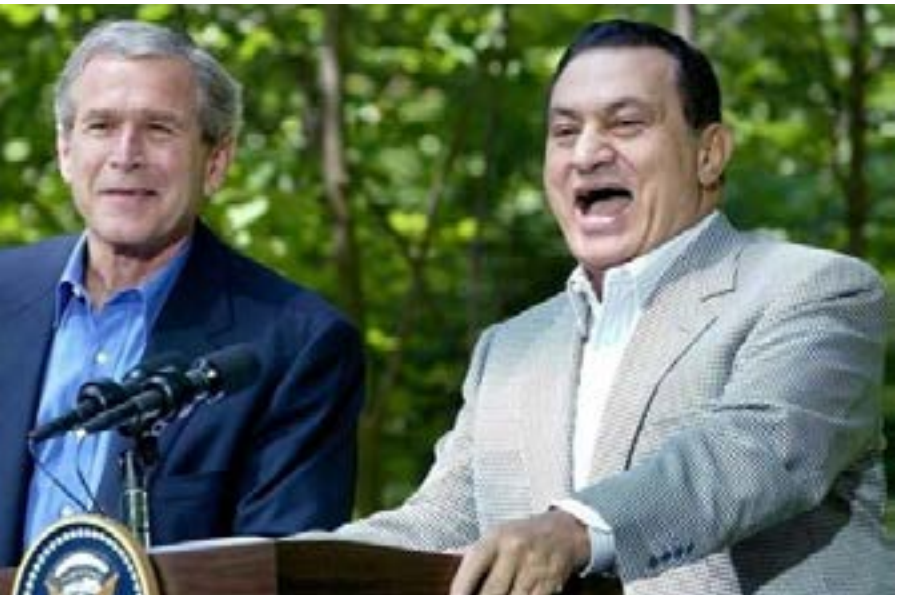

3-الشعب يريد، بحث في جذور الانتفاضة العربية: جلبير الأشقر، دار الساقي، الطبعة الأولى 2013، ص 117.

الانفتاح السياسي الذي سمح لجماعة الإخوان بتحقيق نسبة تقارب 20٪ من مقاعد برلمان 2005، لم تكن تلك الكتلة لتعرقل تحكمه في السلطة التشريعية، لكنه أراد إرسال رسالة إلى حلفائه في واشنطن؛ مفادها أن الديمقراطية ستأتي حتما بالإسلاميين.

في فبراير 2005 عُدلت المادة 56، التي تحدد عملية انتخاب الرئيس، فسمحت بإقامة أول انتخابات رئاسة في تاريخ مصر، وبالفعل، في خطابها بجامعة القاهرة يوم 20 يونيو 2005 وقفت كونداليزا رايس، تتفاخر بما حققته حكومتها من ضغوط على مبارك، حين قالت: "على الحكومة المصرية أن تفي بالوعد الذي قطعته إلى شعبها، وإلى العالم بأسره بمنح مواطنيها حرية الاختيار، ويجب أن تفي الانتخابات البرلمانية والرئاسية في مصر بمعايير موضوعية، وأن تكون حرة، وتحافظ على حرية المعارضة، وألا يتم ممارسة العنف والترهيب خلالها".

تحرك أيمن نور في إطار ذلك الصراع بين مبارك وواشنطن مستفيدا منه، وقد لاحقته الاتهامات من الطرفين، إذ اتهمته أطياف من المعارضة بالتعاون مع السلطة، التي تستخدمه لتجميل وجه النظام أمام الولايات المتحدة، واتهمته الحكومة بأنه رجل أمريكا في مصر.

حتى الآن، لا يتضح أي دور تلعبه واشنطن في انتخابات 2023، بل إن كلمة واشنطن وحدها لم تعد بذات الأهمية التي كانت عليها فيما قبل، إذ ظهرت بعد الربيع العربي قوى جديدة تتحكم في الشرق الأوسط، ودخلت دول الخليج وروسيا وتركيا إلى

"تحرك أيمن نور في إطار الصراع بين مبارك وواشنطن مستفيدا منه، وقد لاحقته الاتهامات من الطرفين، إذ اتهمته أطياف من المعارضة بالتعاون مع السلطة، التي تستخدمه لتجميل وجه النظام، واتهمته الحكومة بأنه رجل أمريكا في مصر."

ساحة التأثير.

في حالة مصر، كانت دول الخليج هي الداعم الأول لنظام السيسي، منذ الانقلاب على الرئيس الراحل محمد مرسي عام 2013، وعلى مدار عشرة سنوات، مرت العلاقة بين مصر والخليج بأطوار عدة، جعلت الحياة الاقتصادية والقرار السياسي في مصر مرهون بالمواقف الخليجية.

ما يعني أن الطنطاوي يتحرك في مناخ شديد الخطورة، حيث لا ضغوط تُمارس من أجل ضمان نزاهة الانتخابات وديمقراطيتها، أو السماح لمرشحي المعارضة الأقوياء بخوض الانتخابات.

هل الأمل في النتيجة أصلًا؟

ربما يبدو الأمل في أن تأتي الانتخابات الرئاسية المُقبلة ببديل عن السيسي، سواء كان الطنطاوي أو غيره، هو شطح من الخيال، فمن خلال انتخابات 2018 كشف السيسي أنه مُنفتح على كل الخيارات فيما يتعلق بإقصاء معارضيه، ولو كانوا من قادة المؤسسة العسكرية، وهو ما حدث مع سامي عنان وأحمد شفيق.

وفيما يتعلق بالعملية الانتخابية وضمان نزاهتها فهذا أمر يبدو بعيد المنال كذلك، إذ إن المؤسسة القضائية باتت في أضعف عصور استقلالها، وتتحكم المؤسسة العسكرية اليوم في كل شيء، وتجمع في يدها السلطات الثلاث، التنفيذية والتشريعية والقضائية.

في ظل ذلك كله، لا يُرجى بديل، ولكننا لا ننسى أنه حين فاز مبارك في انتخابات 2005 بنسبة 88٪ كان لهذا مدلول مهم، إذ حصد مبارك وقتها 6.3 ملايين صوت فقط، من بين 32 مليون مصري كان يحق لهم التصويت، وهو ما ترجمه البعض إلى انخفاض شعبيته، وقرب نهاية عصره.

وفي أعقاب الانتخابات، اعتقل أيمن نور مرة أخرى، ولكنه كان قد أعطى أملًا بإمكان تحدي السلطة، والإثبات للعالم أن في مصر من بإمكانه تحدي النظام، وأن الشعب ليس مع مبارك وابنه، وقد كانت انتخابات 2005 الرئاسية والبرلمانية محطة مهمة في تقويض شرعية مبارك ونظامه، وفشل مشروع التوريث، لتندلع الثورة بعد ذلك.

"ربما يبدو الأمل في أن تأتي الانتخابات الرئاسية ببديل عن السيسي هو شطح من الخيال، فمن خلال انتخابات 2018 كشف السيسي أنه مُنفتح على كل الخيارات فيما يتعلق بإقصاء معارضيه، ولو كانوا من قادة المؤسسة العسكرية."

كيف يرى إعلام السيسي انتخابات الرئاسة؟

كيف يرى إعلام السيسي انتخابات الرئاسة؟

معاذ لافي

باحث أكاديمي في الآثار الإسلامية
متخصص في الإرث الأندلسي والاستشراق المعماري

منذ أن تولى السيسي رأس السلطة في مصر عام 2014، بدأت خطة ممنهجة لتقويض الإعلام، صحيح أن الإعلام نفسه ساعده على ذلك من خلال تأييده المطلق، إلا أنه في النهاية تمت السيطرة عليه سيطرةً كاملةً من خلال المخابرات العامة، عبر شركاتها المتعددة.

ويرى السيسي أن مساحة الحرية التي أعطاها مبارك للإعلام؛ هي السبب في الإطاحة به، لذا لم يتردد في تغيير المنظومة تغييرًا كاملًا، حتى تعمل تحت رعايته وفق توجهاته الرئيسية، سواءً كان هذا إعلاماً مرئياً، أو صحافة مقروءة.

السيسي وخطة الأذرع الإعلامية

تحدث أكثر من مصدر عن طبيعة تفكير السيسي، فقد كان يحلم دائماً بإعلام جمال عبد الناصر، الذي يركز تركيزًا رئيسيًا على دعم النظام وإظهاره في شكل جيد، ويقتنع السيسي تمام الاقتناع أن الشعبية الجارفة لنظام عبد الناصر؛ كان سببها الدعم الإعلامي المؤيد له على طول الخط، وكان السيسي يعتقد أن مثل هذا الاصطفاف، الذي يمكن أن يحققه الإعلام، يستطيع أن يساعده على تحقيق إنجازات استثنائية، تحقق نقلة كبيرة للبلاد، بعيداً عن أحاديث الديمقراطية التي لم يكن يراها أولوية[1].

لكن لم يتحدث عن مآلات هذا الإعلام، وكيف أطاح -هو نفسه- بالدولة، وأودى بها إلى الهاوية عام 1967، لكنه ركز على توحيد الأصوات الداعمة للسلطة، بالإضافة إلى أنه يرى بنفسه قدرة الإعلام الموجه على تحريك الشارع، فقد كانت الأحداث التي أطاحت بالرئيس الراحل محمد مرسي والحشد الإعلامي ضده، مقنعة للسيسي في أن يستغله لصالحه.

وقد نجح السيسي في خلق هذا النظام الإعلامي الداعم للدولة في كل توجهاتها، بصوت واحد، وملكية واحدة للدولة، التي امتلكت زمام الأمور في قنوات التلفزيون، خاصة كانت أو عامة، ولم يقف الأمر عند ذلك الحد، بل تعمق أكثر، وصولا إلى إنتاج الأفلام والمسلسلات تحت اسم الشركة المتحدة للإعلام.

وربما يفسر هذا رؤية يزيد صايغ أن السيطرة على الإعلام كانت لأغراض سياسية واقتصادية، إذ يرى أن الاستحواذ على وسائل الإعلام الخاصة مكّن المؤسسة العسكرية من استثمار رأس المال، وتوفير العمالة، والأجور الإضافية لكل من الضباط العاملين والمتقاعدين، الذين يجري دمجهم في وسائل الإعلام ويراقبون محتواها في آن واحد.

أما الصحف، فكان التعامل معها بصرامة شديدة، وصلت إلى عبثية بالغة غير متناهية، عبر عنها بكل وضوح تشابه العناوين اليومية، سواء كانت تلك الصحف قومية أو خاصة، إذ إن أحد المسؤولين في مكتب رئيس الجمهورية أنشأ مجموعة على تطبيق "واتساب"، تضم رؤساء تحرير كل الصحف، سواء كانت مستقلة أو قومية، ليتابع ويوجه ما تجري الكتابة عنه، ثم يبدأ نشره في الصحف متتاليا.

وتغير هذا المسؤول مؤخراً، فأصبح أحد الشباب الذين يعتمد عليهم

> **يرى السيسي أن مساحة الحرية التي أعطاها مبارك للإعلام؛ هي السبب في الإطاحة به. لذا لم يتردد في تغيير المنظومة تغييرًا كاملًا، حتى تعمل تحت رعايته وفق توجهاته الرئيسية، سواءً كان هذا إعلاماً مرئياً، أو صحافة مقروءة.**

1- عن الرئيس وإعلامه.. ما جرى خلال 10 سنوات، موقع مدى مصر.

السيسي في مكتبه، حيث يتولى -مباشرةً- بصلاحيات مفتوحة؛ متابعة الصحف وطبيعة ما يكتب فيها، فضلاً عن كون تلك الصحف أصبحت مملوكة للشركة المتحدة، التي أعطت الضوء الأخضر للضباط في السيطرة عليها، وتوجيه الأوامر إلى العاملين فيها مباشرة.

ويظهر هذا من خلال عدم تناول بعض القضايا التي تثار متتالية، مثل: الأحداث في سيناء، أو مطروح، وغيرها من المناطق الملتهبة في مصر، فضلا عن قضايا القتل التي يتورط بها ضباط شرطة أو جيش، وقضايا الفساد التي يتهم فيها مسؤولون كبار.

وكأن الإعلام الذي تكمن مهمته في استقصاء المعلومات وتتبعها، والتحدث فيما تسكت عنه الدولة، لا يراها إلا بعد صدور التوجيهات، مكتفيا باعتماد الرواية الرسمية، وتلك المواقف التي لا يراها الإعلام أو يتحدث عنها؛ تعبر بعمق عن طبيعة اليد المتحكمة في الإعلام.

وفقدت مصر بسبب تلك العلامات عشر درجات على مؤشر الحرية، وكانت هناك أحداث فاعلة أيضاً لها تأثير في هذا المؤشر، مثل: اقتحام نقابة الصحافيين، وحجب أكثر من 600 موقع إلكتروني، وإغلاق العديد من الصحف والقنوات؛ ما جعل مصر توصف بواحدة من أكبر السجون للصحفيين في العالم.

إعلام السيسي وانتخابات الرئاسة

لا يتحدث الإعلام الذي بات ملكا لأجهزة الدولة عن الانتخابات الرئاسية سوى بأحاديث هامشية، لا تكاد تتناول أي تفاصيل بخصوص ما سيجري فيها، وهي حالة مختلفة تماما عما كان يحياه الإعلام في كافة الانتخابات السابقة، وآخرها عام 2018، التي بدأ الترويج لها قبل موعد انطلاقها بفترة طويلة، عبر الدعاية للسيسي نفسه، ومحاولة إقناع المواطنين أن عليه إكمال مشروعاته التي بدأها؛ حتى تظهر آثارها على حياتهم اليومية، رقم مخالفة هذا الأمر للقوانين المنظمة للانتخابات، التي تلزم الإعلام بالتزام الحياد تجاه كافة المرشحين.

أما الآن، مع الأوضاع الاقتصادية المتأزمة، وبعد أن أثبتت كثير

> نجح السيسي في خلق هذا النظام الإعلامي الداعم للدولة في كل توجهاتها، بصوت واحد، وملكية واحدة للدولة، التي امتلكت زمام الأمور في قنوات التلفزيون. ولم يقف الأمر عند ذلك الحد، بل وصل إلى إنتاج الأفلام والمسلسلات.

من مشروعات السيسي فشلها، فضلا عن تراكم الديون، وتعويم الجنيه، وتراجع قيمته إلى أقصى حد في التاريخ، لا يتحدث الإعلام بتلك النبرة، إذ إن هناك شريحة كبيرة من مؤيدي النظام انقلبوا عليه.

يبدو الإعلام كذلك منشغلاً بمناقشات أخرى، ترى الدولة أهميةً في الحديث عنها، لمحاولة امتصاص الغضب الشعبي، مثل أزمة الكهرباء التي يعاني منها ملايين المصريين، لذا لا يبدو أن الوقت ملائم للحديث عن انتخابات الرئاسة ومستقبلها.

بالإضافة إلى الوضع الاقتصادي، فإن الوضع السياسي -هو الآخر- متأزم في مصر خلال السنوات الأربع الأخيرة؛ ما جعل من مستقبل الدولة ذاته غير واضح لقيادات الأجهزة السيادية أنفسهم، وإذ كانت الأمور تبدو كأن الدولة قد حسمت رأيها في ترشح السيسي مرة أخرى ودعم الجيش له، إلا أنه وفقاً لتقارير صحفية ومصادر مطلعة على ما يجري في الكواليس، فإن الأمور ليست على ما يرام بالقدر الكافي، وتبدو كأنها على صفيح ساخن، لأنه حتى مع حسم ترشح السيسي ما يزال الأمر مضطربا.

ربما هذا الاضطراب الشديد في الأوضاع السياسية داخل مطبخ الدولة المصرية، جعل من فكرة الإعلان عن الانتخابات الرئاسية في الوقت الحالي أمرا غير مناسب، لذ لم توجه إليهم الرسالة بعد، بالإضافة إلى أننا نلحظ أن بعض الرموز المحسوبة على السلطة مثل مصطفى بكري، يتحدث عن فكرة تقديم الانتخابات، ولا يعني هذا الأمر -على حد قوله- أن هناك أزمة داخل الدولة.

إذاً تنوي الدولة تغيير موعد الانتخابات الرئاسية، ربما لمفاجأة الرأي العام؛ كي لا تحدث أي تغيرات سياسية، وربما كذلك لأن الاقتصاد في مصر يعاني من أزمة تعويم جديد، إذ يشير الخبراء إلى أن قيمة الجنيه الحالية ليست القيمة الحقيقية، التي لا تُعجب -بطبيعة الحال- صندوق النقد الدولي، لذا ترى الدولة ضرورة تقديم الانتخابات؛ لاتخاذ إجراءات تقشفية وأكثر قسوة، ولا ترى الوقت مناسباً قبل الانتخابات لاتخاذ تلك الإجراءات، وتبدو التفسيرات مختلفة ومتغيرة، لكن الواقع يبرز أن هناك أزمة حقيقية تحياها الدولة المصرية في الوقت الراهن.

معضلة المرشح الجاد

في انتخابات 2018 تم استضافة موسى مصطفى موسى، الذي ترشح لينقذ صورة مصر على حد تعبيره، وعلى حد شكر السيسي له أكثر من مرة، وتحدث معه الإعلام بجدية مفرطة، وكان حديث الإعلامي المؤيد أحمد موسى حول برنامجه الرئاسي، بحجة عرض الرأي الآخر، وتنفيذا لقاعدة المساواة بين المرشحين، لكن الاستضافة كانت في الحقيقة مسرحية هزلية.

ويبدو أن إقحام مرشحين هزلين أيضا في انتخابات 2023 غير محسوم حتى الآن، إذ أعلن عبد السند يمامة رئيس حزب الوفد الموالي

للسلطة ترشحه للانتخابات عبر وسائل إعلام المتحدة، إلا أنه اختفى تماما من المشهد بعد ذلك، بالتزامن مع التزام الإعلام الصمت تجاه الانتخابات.

وربما تفتق ذهن الدولة عن أن الخطة التي عملت عليها في 2018 لم تعد تجدي نفعا، وأن الناس فهموا طبيعة تلك الأمور، بالإضافة إلى أن الإعلام نفسه وقع في أزمة؛ بسبب أحمد الطنطاوي، الذي أعلن ترشحه للانتخابات الرئاسية بموقف جاد، ومن المعروف مواقف الطنطاوي المعارضة لنظام السيسي منذ أن كان عضوا في مجلس النواب.

ويختلف تعامل الإعلام المحسوب على النظام مع شخص الطنطاوي، الذي يواجه بالهجوم الدائم، والحديث عن عدم صلاحيته لأن يصبح نائبا في مجلس النواب؛ فضلا عن طموحه إلى خوض السباق الرئاسي، والفوز به.

ولا تكمن مشكلة النظام مع أحمد الطنطاوي في كونه مرشحا قويا أمام السيسي، لا سيما في ظل وجود أذرع الإعلام التي تدعم السيسي بقوة، فضلا عن حالة الاستبداد العسكري التي تعيشها مصر منذ 10 سنوات، ولكن مشكلة النظام معه: أنه وضعه في مأزق له علاقة بتنظيم الانتخابات الرئاسية، وكيفية التعامل مع المرشحين المنافسين له.

“ربما تفتق ذهن الدولة عن أن الخطة التي عملت عليها في 2018 لم تعد تجدي نفعا، وأن الناس فهموا طبيعة تلك الأمور، بالإضافة إلى أن الإعلام نفسه وقع في أزمة؛ بسبب أحمد الطنطاوي، الذي أعلن ترشحه للانتخابات الرئاسية بموقف جاد.”

انتخابات وانقلابات:
دروس الديمقراطية في إفريقيا

انتخابات وانقلابات: دروس الديمقراطية في إفريقيا

دعاء عويضة

باحثة في الشئون الإفريقية
دكتوراه في الدراسات الإفريقية

"إذا ضحينا بالحرية باسم الأمن، فإننا نجازف بفقدان كليهما"

باراك أوباما

هذا تمامًا ما حدث، وما يزال يحدث حتى الآن في كثير من تجارب الديمقراطية في إفريقيا، فمنذ أوائل التسعينيات، حدثت تحولات كبيرة في الأنظمة السياسية في عدة بلدان إفريقية؛ وأدَّت هذه التحولات -على سبيل المثال- إلى زوال نظام الفصل العنصري في جنوب إفريقيا، وسقوط العديد من الديكتاتوريات المدنية والعسكرية، مما مهَّد الطريق لإنشاء أنظمة حكم قائمة على سيادة القانون، وإدخال مجموعة من الإصلاحات الديمقراطية، ورغم ذلك، ما تزال عدة دول في القارة تكافح من أجل تعميق الديمقراطية، والتعامل الفعَّال مع محاولات التلاعب بتلك الإصلاحات، وقفز الحكومات عليها لإحكام سيطرتها، وضمان بقاء قادتها فترات أطول في الحكم؛ في الغالب بحجة تحقيق الأمن.

طرق الانتقال في إفريقيا

ورغم أن الطبيعة والظروف تختلف من بلد إفريقي إلى آخر، فقد تمَّ تحديد نمطين أساسيين في أنماط الانتقال إلى الديمقراطية بإفريقيا، حيث يحدث التحول من الأعلى عندما يستجيب الحكام لأزمة وشيكة أو فعلية، من خلال الشروع في إصلاحات ديمقراطية، ويحدث من الأسفل عندما تكون هناك ضغوط شعبية مُتزايدة بهدف الانتقال نحو مجتمع أكثر ديمقراطية.

يرى البعض أن التحولات من أعلى هي الأكثر قدرة على تحقيق الديمقراطية، لأنها تميل إلى أن تكون أكثر تحديدًا فيما يتعلَّق بإطارها الزمني، وخطواتها الإجرائية، وإستراتيجيتها العامة، بينما تعاني التحولات من أسفل قدرا كبيرا من عدم اليقين.

في حين يميل آخرون -ونحن معهم- إلى أن في كثيرٍ من الحالات يجري الجمع بين نمطي الانتقال؛ إذ اشتملت بعض حالات تغيير النظام على بعض المفاوضات، صريحة أو ضمنية، علنية أو سرية، بين الحكومة وجماعات المعارضة، وبدأت بعض التحولات الأخرى بنوع معين، ثم أصبحت نوعًا آخر، لاسيما إن كانت الحكومة غير واثقة إلى أي مدى تريد أن تمضي في الإصلاح.

وأيًا كانت الطريقة التي جرى اعتمادها للانتقال؛ تظل الإشكالية هنا فيما إذا كان سيجري استبدال الديكتاتوريين الذين أزيحوا بأنظمة ديمقراطية، أم بديكتاتوريات أخرى بديلة.

وقد شهدت القارة أربعة نماذج جرى استخدامها لإزالة الديكتاتوريين من مناصبهم، والانتقال نحو الديمقراطية؛ هي: المؤتمرات الوطنية، أو الثورات الشعبية، أو الانقلابات العسكرية، أو تشكيل المواثيق.

برزت المؤتمرات الوطنية في مطلع

التسعينات، خاصةً في الدول الفرانكفونية، بوصفها وسائل للتمثيل والمساءلة وتشكيل التوافق، وقد عقدت نتيجة لضغوط المواطنين والنخبة للحوار العام حول عملية التحول الديمقراطي في دول مثل: بنين، ومالي، والجابون، والكونجو، ونيجيريا، وزامبيا.

بالإضافة إلى ذلك، دعت جماعات المعارضة في الكاميرون، وجمهورية إفريقيا الوسطى، وغينيا، وساحل العاج إلى عقد مؤتمرات وطنية في بلدانها، وتمكنت -في بعض الحالات- من تقليص أو إلغاء سلطات الحكام إلغاءً غير رسمي، كما حدث في بنين وتوجو.

وتبيَّن من تلك التجارب؛ أنه يُمكن اعتبار تلك المؤتمرات فرصا لتحديد قضايا الانتقال، وإرساء المُساءلة، وتعبئة قطاع عريض من الجماهير الشعبية؛ لكنها لم تُؤسس لديمقراطيات فاعلة.

ثم برزت الثورات الشعبية؛ كما في حالة وإثيوبيا وبوركينا فاسو وشمال إفريقيا، وكذلك الانقلابات العسكرية كما في مالي وتشاد وغينيا والنيجر، وتشكيل الاتفاقيات، مثل: اتفاقية لانكستر هاوس، واتفاقية جنوب إفريقيا الديمقراطية، والمفاوضات في كلٍ من أنجولا وموزمبيق.

إفريقيا بين الانتخابات والانقلابات

انتقلت القارة السمراء من حوالي خمس انتخابات في الخمسينات، إلى أكثر من 37 عملية انتخابية، محسومة لمُرشح واحد بلا منازع بحلول الثمانينات، وكان هذا الوقت مواتيًا لتمثيل أكثر شمولًا وتنافُسًا، فبدأ المواطنون يطالبون بمزيد من التمثيل.

ولم يكن الانتقال من الانتخابات غير المتنازع عليها إلى الانتخابات

> **شهدت القارة أربعة نماذج جرى استخدامها لإزالة الديكتاتوريين من مناصبهم، والانتقال نحو الديمقراطية؛ هي: المؤتمرات الوطنية، أو الثورات الشعبية، أو الانقلابات العسكرية، أو تشكيل المواثيق.**

التنافسية سلميًا، مع العديد من التدخلات العسكرية في جميع أنحاء القارة؛ فقد شهد العقد 1980-1989 أكبر عدد من الانقلابات في تاريخ إفريقيا.

وبحلول نهاية التسعينيات، كانت قد عانت عدة دول من تكلفة الانقلابات، وكان هناك رفض مُتزايد للانقلابات العسكرية، وظهور أحزاب معارضة في جميع أنحاء القارة.

خلال سنوات قليلة، اتسعت دائرة الانتخابات التنافسية اتساعا كبيرا، من حوالي 20 في الثمانينات إلى 72 في التسعينات، إذ أدخلت الدول الإفريقية حدودًا لفترة الولاية، وخفَّضت مدة الرئاسة من سبع سنوات إلى خمس سنوات أو أقل، واعتمدت دساتير جديدة، وتوطَّد هذا الاتجاه في نهاية العقد الماضي، وأصبح مفهوم الانتخابات التنافسية متعددة الأحزاب أمرًا شائعًا.

وفي الوقت الذي يُمكن اعتبار الانتخابات الحرة والمنتظمة قيدًا على الاستبداد بالسلطة، إلا أنها تظل غير كافية لضمان الحرية وحراستها، وبينما يُمكن للانتخابات أن تساعد الدول الإفريقية على ترسيخ الديمقراطية وتعميقها؛ فإنها يُمكن أيضًا أن تُمهِّد الطريق لسيطرة الأغلبية على حساب الأقلية.

فعلى سبيل المثال، الأنظمة الاستبدادية في دول مثل الكاميرون، وجمهورية الكونجو، وغينيا الاستوائية، استخدمت الانتخابات لإضفاء الشرعية على قادتها، والبقاء في السلطة إلى أجلٍ غير مُسمى.

في حين التزم الرؤساء في بعض الدول، مثل كينيا وليبيريا وغانا بحدود ولايتين؛ استخدم آخرون المجالس التشريعية الخاضعة للرئيس لتغيير دساتيرهم، للسماح لهم بالبقاء في السلطة مدة أطول، وفي بعض الحالات إلى أجلٍ غير مُسمى.

خلقت هذه التغييرات أوضاعًا تجعل من الصعب على المعارضة المشاركة التنافسية في الانتخابات، ومن بين الرؤساء الذين غيروا دساتير بلدانهم لإلغاء حد الفترتين على سبيل المثال، غناسينغبي إياديما (توجو)، ويوري موسيفيني (أوغندا)، وإدريس ديبي (تشاد)، وبول بيا (الكاميرون)، وبول كاجامي (رواندا)، والراحل بيير نكورونزيزا (بوروندي)، وعبد الفتاح السيسي (مصر).

حيث تمَّ تغيير الدستور في تلك

من بين الرؤساء الذين غيروا دساتير بلدانهم لإلغاء حد الفترتين: غناسينغبي إياديما (توجو)، ويوري موسيفيني (أوغندا)، وإدريس ديبي (تشاد)، وبول بيا (الكاميرون)، وبول كاجامي (رواندا)، وعبد الفتاح السيسي (مصر).

الدول لإلغاء فترة الرئاسة، أو حدود العمر، والسماح للرئيس الحالي بتمديد ولايته بالتحايل على الدستور، ما اعتبره البعض انقلابًا دستوريًا، ومن الجدير بالذكر أن المؤسسات الضعيفة نسبيا وغياب الثقافة الديمقراطية، قد سهّلا قدرة شاغلي المناصب على التلاعب بالدساتير في تلك الدول، وتُضعف هذه الانقلابات الدستورية من دور الانتخابات؛ بوصفها أداة لإرساء الديمقراطية، والأسوأ من ذلك، في بعض الدول مثل: الكاميرون أو جامبيا؛ أسهم هذا التحايل على الدساتير إسهاما كبيرا في تصاعد الردود العنيفة للجماعات العرقية والثقافية المهمشة.

مُلاحظات على مراحل التحول

كانت هناك مجموعة من المُلاحظات على تلك الفترات التي مرَّت بها الدول الإفريقية.

أولاها: في حين أن العديد من البلدان قد انتقلت من حزب واحد إلى انتخابات سلمية تنافسية، ظلَّت هناك هيمنة كبيرة لشاغلي المناصب على نتائج الانتخابات، ويشير هذا إلى أن العملية التنافسية ليست ناضجة بما يكفي لتقديم النتائج التي تهدف تلك الدول إلى تحقيقها.

وثانيها: كانت الدول التي شهدت أكبر تغيرات في القيادة هي التي جرى فيها الالتفاف على العملية التنافسية، كما هو الحال في نيجيريا وجزر القمر وليبيا وبنين وغانا والصومال، وشهدت تلك الدول العديد من عمليات انتقال السلطة، كانت في معظمها بسبب انقلابات عسكرية.

إذ تتصدَّر نيجيريا المجموعة بأكثر من 16 عملية انتقالية، بينها 6 انقلابات، تليها دول أخرى مثل جزر القمر مع 5 انقلابات، وأكثر من 12 عملية انتقال للقيادة، وهناك دول مثل غانا ونيجيريا؛ انتقلتا من الانقلاب إلى انتخابات تنافسية ولم تتراجعا أبدًا، بل واصلتا تحسين العملية التنافسية.

وثالثها: نجحت الدول التي أطلقت عمليات انتقالية تنافسية بعد فترة وجيزة من الاستقلال، مثل موريشيوس وزامبيا وبوتسوانا، في الحفاظ

> **أدرك الشعب في كل من جامبيا وغانا أن رجل الجيش إذا وجد أنه أمام خيارين لا ثالث لهما: إما التمسك بالسلطة، أو السجن وربما الموت؛ فسوف يستميت للبقاء في منصبه، وهي مخاطرة ينبغي تجنبها كلما كان ذلك ممكنًا.**

على الزخم ولم تتعرَّض لانقلابات أو اضطرابات أخرى في السلطة، في حين أن دولًا مثل ليبيريا التي أُعيد فيها انتخاب نفس الزعيم، انتهى بها الأمر بانقلابات، قبل أن تستقر مرة أخرى وتعود للعمليات الانتخابية التنافسية.

ورابعها: كانت هناك مؤشرات على أن المواطنين في الدول التي لم تتجذَّر فيها عملية تنافسية حقيقية؛ سيكونون أرضًا خصبة للانتفاضات الشعبية وعدم الاستقرار والإرهاب، وهو ما حدث بالفعل لاحقًا، ويُمكن القول إن هناك بعض الخبرات التي يُمكن استخلاصها من بعض الدول الإفريقية في طريقها نحو الانتقال الديمقراطي؛ نذكر منها الآتي:

نيجيريا: خطوات مهمة لتعزيز الديمقراطية

استخدمت الحكومات العسكرية النيجيرية خلال ثمانينات وتسعينات القرن الماضي إستراتيجيات تعطيل التحول الديمقراطي، التي كانت مألوفة لدى مجموعة المجالس العسكرية في المنطقة وقتها، مثل قمع المعارضة وتأجيل الانتخابات المتكرر.

علاوةً على ذلك، وفَّرت احتياطات نيجيريا النفطية الوفيرة لقادتها قدرًا أكبر من الراحة أمام الضغط الدولي؛ من أجل التحول إلى الديمقراطية، وهي ميزة يفتقر إليها قادة آخرون، وقد ساعد نشاط المجتمع المدني على تحقيق انتقال ناجح إلى الحكم الديمقراطي، مما جعل نيجيريا نموذجًا إقليميًا يُحتذى به.

أدَّت الإصلاحات التي وضعها الرئيس الأسبق أولوسيغون أوباسانجو، مثل تقاعُد جميع الجنود الذين شغلوا مناصب سياسية، إلى إبعاد الجيش عن السياسة بقدرٍ كبير، ويعمل المسؤولون النيجيريون أيضًا على تطوير ثقافة تقاسم السلطة بين الأحزاب والمناطق ومستويات الحكومة، وكانت إحدى النتائج هي المبادرات الأمنية الإقليمية، التي تُقلِّل من الاعتماد على القوات الوطنية، وتسمح للدولة بالرد على العنف ردًّا أكثر مرونة.

ولا يعني هذا أن المشهد السياسي في نيجيريا يتسم بالكمال؛ ولكن على الأقل تم تجاوز عدم الاستقرار الناتج عن خمس انقلابات وعقود من الحكم العسكري، ورغم عدم قدرة الحكومة الفيدرالية القضاء على تمرد جماعة بوكو حرام المستمر منذ عقد من الزمان، فقد صمدت الديمقراطية النيجيرية، في تناقض صارخ مع مالي وبوركينا فاسو.

جامبيا وغانا: تقديم التنازلات مع النفس الطويل

أدركت كلتا الدولتين أن رجل الجيش إذا وجد أنه أمام خيارين لا ثالث لهما: إما التمسك بالسلطة، أو السجن وربما الموت؛ فسوف يستميت للبقاء في منصبه، وهي مخاطرة

ينبغي تجنبها كلما كان ذلك ممكنًا.

في جامبيا؛ كان يحيى جامع مُستعدًا للتنحي عن السلطة؛ بعد خسارته الانتخابات الرئاسية في ديسمبر 2016، لكن حين أعلن مرشح المعارضة الفائز أداما بارو أنه سيُحاكم جامع، تصلَّب موقف الأخير وأعلن حالة الطوارئ، بذريعة وجود مخالفات شابت العملية الانتخابية، وحاول الضغط على البرلمان لتمديد حكمه مدة ثلاثة أشهر، ولولا الضغوط الدولية والوساطات الإقليمية لما قبل -في النهاية- بتسليم السلطة.

جامع جاء في الأصل إلى السلطة بعد انقلاب يوليو 1994، ومثل تلك الحالة لا يصح التعامل معها من خلال سياسات الانتقام، التي سارعت إليها المعارضة بالحديث عن إلغاء انسحاب جامبيا من المحكمة الجنائية الدولية، ورفض منح الرئيس السابق الحصانة من الملاحقة، والتهديد بالاستيلاء على أصوله.

إذ جرى تقديم تنازلات في البداية؛ إلا أن ذلك لم يمنع ضحايا نظام يحيى جامع من التمسك بحقهم في تقديمه وشركائه الرئيسيين إلى العدالة فيما بعد، إذ شكَّلوا تحالفًا يسعى إلى تعزيز صوت الضحايا في العملية الانتقالية، ومساعدة الحكومة على استرداد أصول جامع.

وفي غانا رفض جون كوفور، زعيم الحزب الوطني الجديد، مقاطعة انتخابات 1992، أول استحقاق تشهده البلاد عقب إقرار الدستور الجديد، رغم معرفته المُسبقة بإمكانية خسارته، اقتناعًا منه بضرورة مشاركة حزبه مستقبلًا في الانتخابات التالية.

وبالفعل، أدى فوز كوفور اللاحق في انتخابات عام 2000 إلى انتقال سلمي للسلطة عبر صندوق الاقتراع، إذ كان كوفور مقتنعًا بعدم إمكانية انتزاع السلطة من قبضة جيري رولينجز، الذي قاد انقلابين ناجحين على مدى 20 عامًا قضاها في سدة الحكم، دون النضال عبر اتِّباع سياسة النفس الطويل.

الخلاصة

يتضح لنا في الأخير أن تجارب الانتقال الديمقراطي في إفريقيا جميعها متشابهة، بكل ما يُقابلها من معوقات ونجاحات، إذ إن جميع تلك الدول تجمعها تقريبًا نفس الظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وأيضًا التجارب التاريخية، بما في ذلك دول شمال إفريقيا، التي يحاول البعض الفصل بينها وبين دول إفريقيا جنوب الصحراء؛ بحجة اختلاف الظروف والتجارب، إلا أنها تنتمي إلى نفس القارة، وتعاني من نفس الظروف والتحديات.

ومن أجل تعزيز وترسيخ الديمقراطية في إفريقيا، ثمَّة حاجة إلى إصلاحات حقيقية؛ تكون فيها مُراعاة خصوصية كل دولة، مع الوضع في الاعتبار ما خلصنا إليه من عرض بعض التجارب؛ فمن ناحية يُعد امتلاك الدولة مُقدراتها أحد أهم دعائم تلك الإصلاحات، ومن ناحية ثانية تنحية المؤسسات العسكرية عن السياسة، ومن ناحية ثالثة تقوية المجتمع المدني؛ بحيث يمكنه مساءلة الحكومات والتأثير على مستقبل الديمقراطية، ومن ناحية رابعة فإن اعتماد سياسات النفس الطويل مع قليل من التغاضي المؤقت عن بعض الحقوق قد يُفيد أحيانًا، وكما يقول نيلسون مانديلا: "القوة ليست دائمًا فيما نقول ونفعل؛ أحيانًا تكون فيما نصمت عنه، فيما نتركه بإرادتنا، وفيما نتجاهله".

العولمة كما يراها
فلاسفة الاجتماع

العولمة كما يراها فلاسفة الاجتماع

عمر عابدين

بكالوريوس في قسمي السياسة والعلاقات الدولية وعلم الاجتماع من جامعة مرمرة
حاصل على درجة الماجستير في علم الاجتماع والأنثروبولوجيا من معهد الدوحة للدراسات العليا

مقدمة

تُعد العولمة من أهم الظواهر ذات الأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية، التي ترتبط ارتباطا كبيرا بكل ما يعيشه الأفراد في إطار حياتهم اليومية، وقد ظهرت العولمة في ظروف صناعية وثقافية وسياسية خطرة غير يقينية، مصطحبة معها تحولات وأزمات وكوارث متعددة، مثل: أزمة الأسرة، والعمالة، والفصل بين الأسرة والعمل، وسيادة الدولة، والتلوث البيئي، وغيرها من الكوارث غير واضحة المآلات.

يحاول هذا المقال التعمق في سؤالين أساسيين: ماهية العولمة وأنماطها، من خلال التعرض لمؤلفات أولريش بك، بالأساس كتابي: «ما هي العولمة» و«مجتمع المخاطرة»، إضافة إلى فحص أطروحات إيمانويل والرشتاين، وجون ماير، ورونالد روبرتسون، ونيكلاس لوهمان، قاصدين وصف وتحليل الأبعاد الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية، والتواصلية للعولمة، لذا؛ ينقسم المقال إلى قسمين: الأول يفحص ماهية العولمة، ويتطرق الثاني إلى أبعادها الأربعة.

مفهوم العولمة

يُنظر إلى العولمة بكونها: العملية التي تؤدي إلى إنشاء نظام اجتماعي واقتصادي وثقافي وسياسي عالمي واحد، وتتميز أساسًا بالترابط، والتبادلية، والعابرية للحدود، والتدويل، وتوحيد الجوانب المعقدة المختلفة: المالية والسياسة والثقافة في ظل نظام واحد، وقد أشار منظرو العولمة -مثل روبرتسون- إلى أن العولمة، بوصفها طريقة جديدة للتفكير، مرتبطة ارتباطًا وثيقًا بتطور الاتصال الجماهيري، والديناميكيات الاجتماعية والثقافية.

أولريش بك: ما هي العولمة؟

"العولمة تعني انهيار وحدة الدولة الوطنية والمجتمع الوطني، وتكوُّن علاقات جديدة للقوة والمنافسة، والصراعات والتدخلات بين وحدات الدولة الوطنية والممثلين الداخليين من جهة، والممثلين عبر الحدود الوطنية والهويات والأماكن الاجتماعية من جهة أخرى" أولريش بك.

يرى السوسيولوجي الألماني أولريش بك، أن العولمة بكافة أنماطها الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية، تسعى في نهاية المطاف لإحداث تغييرات جذرية بالدولة والمجتمع، بل بالطرائق الكلية التي نعيش بها، فيما تتمثل إحدى أهم تلك التغيرات المركزية في نزع الملكية، التي تسعى بدورها إلى تحويل أدوار ومسؤوليات كل من الدولة الوطنية والمجتمع كليًا[1].

يدعي بك أن العالم المُعولم، يعبر عن العالم الذي يُحاط بالمخاطر والاضطرابات المستمرة، نتاج عمليات التصنيع الأوروبية، فضلاً عن أن العولمة لا تعبر عن علاقات منطقية وعقلانية واضحة، أي لا يمكن تقييمها حسب منطلق الربح والخسارة، فلا يوجد رابح وخاسر

يُنظر إلى العولمة بكونها العملية التي تؤدي إلى إنشاء نظام اجتماعي واقتصادي وثقافي وسياسي عالمي واحد، وتتميز أساسًا بالترابط، والتبادلية، والعابرية للحدود، والتدويل، وتوحيد الجوانب المعقدة المختلفة في ظل نظام واحد.

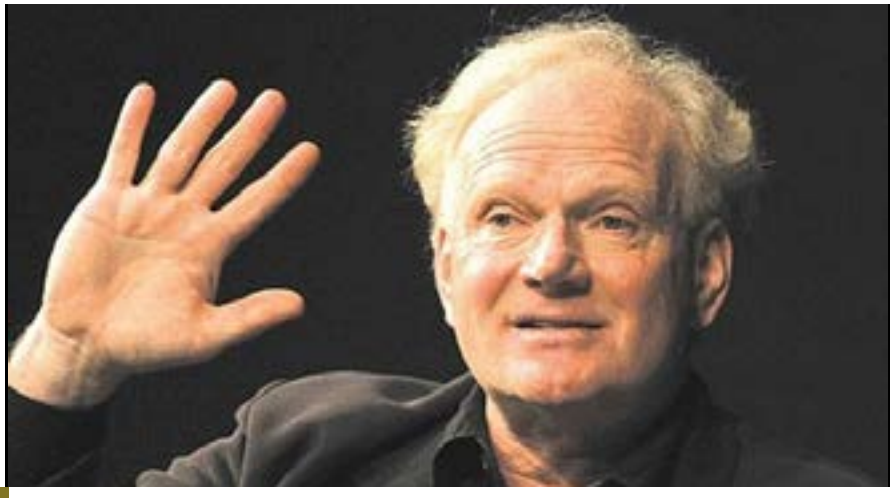

1- كتاب-بك، أولريش. 2012. ما هي العولمة. ترجمة أبو العيد دودو. بيروت: منشورات الجمل، 7-65.

في هذا العالم المُعولم، كما أن تلك العلاقات غير العقلانية، يمكن أن تؤدي إلى تطور ونمو اقتصادي، كما أن بإمكانها أن تفتح الطريق نحو انهيار ومجاعات اقتصادية، ولهذا، هي مجهولة العواقب.

ويصف ذلك المجتمع المُعولم بمجتمع الخطر العالمي[2]، موضحًا بأنه المجتمع المحفوف بالمخاطر؛ الناتجة عن أسباب غير مقصودة وصعب التنبؤ بها، مثل الخواطر البيئية، وخواطر الحركة غير المحكومة (الهجرة بكافة نسخها)، وأزمات اللامساواة، والقرصنة عابرة الحدود الوطنية، والإنتاج الزائد، وتراكم رأس المال، وتدمير الطبيعة، إلخ.

أما فيما يتعلق بأحد أهم نتاجات العولمة، أي الحركة غير المحدودة أو الهجرة التي يشير إليها أولريش بك في عدد من كتاباته، فيعتقد أنها تعبر عن معضلة هوياتية، وهذا يتجلى في إستراتيجيات الهوية التي يلجأ إليها المهاجرون في المجتمعات المضيفة، بين الاندماج الطوعي، والصراع للتمسك بالقديم، أو التشوش بين هنا وهناك.

عن علم اجتماع العولمة

يعتبر أولريش بيك علم اجتماع العولمة قوة تنظيمية ثقافية، يمكن تلخيصه عن طريق فهم ما يسميه بالنظرية الحاوية للمجتمع، ولفهم تلك النظرية يجب فهم عدد من المقاربات الفرعية، مثل النظرية الكلاسيكية للدولة، ونظرية النظام العالمي، ونظرية عالمي السياسة العالمية لجميس روزنو، ونظريته في مجتمع الخطر العالمي، والنظرية الثقافية، ونظرية المجتمع المدني المتخطي للحدود الوطنية، أو مجتمع ما بعد المجتمع.

أولاً: يوضح في شرحه النظرية الكلاسيكية للعولمة، بأن العولمة نشأت في محاججة لفكرة أن المجتمعات تقوم على أساس الدولة الوطنية.

ثانياً: فيما يتعلق بنظرية النظام العالمي، يقول بأنه النظام الشامل المُوحد، الذي يقوم على العمل الاجتماعي التجاوزي، تحت

2- Beck, Ulrich .1992 .Risk society: towards a new modernity. London: Sage Publications ,18-57.

إطار النظام الرأسمالي العالمي، الذي بدوره يقسّم العمل تقسيما معقدا، منتجًا لا مساواة سوسيو-اقتصادية.

ثالثاً: فيما يتعلق بنظرية عالمي السياسة العالمية، يرى أنه ظهر كردة فعل على الطرح السابق، ويقترح هذا الطرح أنه لا يوجد مجتمع شامل مُوحد، بل هناك -على الأقل- مجتمعان اثنان: مجتمع الدولة الوطنية، ومجتمع المنظمات عابرة الحدود الوطنية والعاملون والجماعات، وهذه المجتمعات بدورها تعمل على هدم نسيج من العلاقات الاجتماعية.

رابعاً: إذا نظرنا في نظرية مجتمع الخطر العالمي، وهي إحدى أهم مرتكزات النظرية الحاوية، فإنه يعبر عن النتائج الثانوية غير المقصودة، التي تتسبب في تنظيمات العالم الجديد.

خامساً: البحوث التي تتأصل بنظرية الثقافة، التي تقوم على بناء نظري يرجح أن العولمة والأقلمة والربط والتجزئة والمركزية واللامركزية، هي مكونات تقوم على أساس فعاليات ينتمي بعضها إلى بعض، لتكوين مشتركات ثقافية وتاريخية أو ما يعرف بالمواطنة العالمية.

سادساً: يذهب بك إلى ما يسميه "مجتمع ما بعد المجتمع العابر للحدود" من خلال فحص تجارب المجتمع المدني متخطي الحدود الوطنية، التي ينتج عنها قضايا ثقافية واجتماعية وهوياتية، تعيد تشكيل النموذج العالمي القديم، من الأسفل باتجاه الأعلى، في محاولة لإنتاج مواطنة عالمية جديدة، وهذا بعبارة أخرى، يعني أن المجتمع المدني عابر الحدود يعبر عن

مجتمع عالمي بدون دولة عالمية، ولهذا فهو يتخطى المجتمعات التي تخضع لمبدأ المأسسة السياسية، وعليه، فإن هذه القوة المجتمعية الكبيرة عادة ما تُعتبر غير شرعية ديموقراطيا.

نظرية الأمكنة الاجتماعية عبر الحدود

يناقش بك مفهوم "المكان الاجتماعي" بنسخته العابرة للحدود، باعتباره أحد أهم نتاجات العولمة، ويعرفه بأنه مضاد للتجريد والشمولية التنظيمية والسياسية والاجتماعية.

ومن خلال ملاحظاته الميدانية، يناقش مثال إفريقيا، معتبرا أنها ليست قارة، بل تصور، وبهذه الفكرة يصبح المكان الاجتماعي الإفريقي غير متجسد في كيان واحد، إذ إن إفريقيا -عنده- ليست مكانا محددا بمكوّن عمراني ثابت يمكن تحديده فوق المعمورة، بل فكرة عابرة للحدود، إذ توجد أمكنة كثيرة حول العالم، مثل الأحياء الإفريقية بجنوب الولايات المتحدة وفي مدن أوروبية عديدة وحتى البرازيل، تنتمي

للأقنعة والموسيقى والألبسة والرقصات والتصاميم الإفريقية. هذه المجتمعات الإفريقية عابرة الحدود بها درجة عالية من التناقض؛ ولهذا هو ينفي قسما كبيرا من إفريقيا التاريخية، ويبعثر العالم تنظيميا وثقافيا وتاريخيا، ويعمل على انحلال الثقافة واندثارها.

وترجع خلفية هذا التناقض إلى سبب يتعلق بتشكل وتغير الصورة الإفريقية، إذ ينشأ الأفارقة ويكبرون مع مزيج من الثقافات والهويات المتنوعة[3] التي تفتقد فيها المعاني الواضحة على مدار أوقات طويلة، خصوصا عندما تكون لصفة السواد قيمة سلبية.

وفي بعض الأماكن، لتصور السواد يجري إنشاء روابط لا تتعلق بالهوية، ولا بالتقدم، بل ببعض الرموز التي جرى تصويرها في الأذهان العالمية، المرتبطة مثلاً بالطبول والرقصات والخرافات وأفراد القبيلة البدائية، وهنا يتعرف الآخر إلى صورة ذات قيمة سلبية لإفريقيا، لا تجمعها هوية متماسكة، مصدرها أوروبا المركزية، صُنِعت في عواصم العالم الغربي، وهذا يزيد من حدة سؤال مفاده: ما معنى إفريقيا؟ وأين تقع في المكان الاجتماعي العابر للحدود الوطنية؟

كما أن أولريش بك يتطرق لتحليل مفهوم الأمكنة الاجتماعية عابرة الحدود بوصفها مكونا ثالثا، إذ ينادي بك بأن التفكير في الأمكنة الاجتماعية عابرة الحدود الوطنية؛ يجعلنا نفكر في شيء جديد، وهو فكرة أن هناك شيئاً ثالثاً يقوم،[4] وهو أن العلاقات الاجتماعية الحياتية والسلوكية تصلح هنا مثلما تصلح هناك، وأن هذا وذاك سواء، ما يعني كسر الصورة بنمطين، الأول: الإفريقية المتمثلة في التاريخ والمكان والدولة والمجتمع الموحد، والثاني: الإفريقية باعتبارها أحد مكونات النظام العالمي.

أربعة مقاربات لفهم العولمة

هناك أربعة أنماط رئيسية للعولمة: العولمة الاقتصادية (إيمانويل والرشتاين)، والعولمة السياسية (بولتي - جون ماير)، والعولمة الاجتماعية (رونالد روبرتسون)، وعولمة الاتصال الجماهيري (نيكلاس لوهمان - بيتر باير).[5]

> هناك علاقة ترابط بين حركة الاقتصاد العالمي والسياسة، حيث يجري توجيه الدول القومية من خلال السياسة العالمية، التي ترتبط بالاقتصاد السلعي العالمي والحياة الاجتماعية المُعولمة، المعتمدة بدورها على التواصل الثقافي المشترك.

3- أفريقي أميركي أو أفريقي أوروبي، إلخ.
4- الشيء الأول الثقافة الوطنية الثابتة، والشيء الثاني النظام المعولم والثقافة العالمية
5- Beyer, Peter .1994 .Four Approaches to Globalization. In P. Beyer, Religion and Globalization. UK: SAGE Publications .15-41.

أولاً: العولمة الاقتصادية

بدءًا من الجانب الاقتصادي، وفقًا لنظرية النظام العالمي بواسطة والرشتاين (Wallerstein) هناك ثلاثة أنواع رئيسية من النظام الاجتماعي العالمي[6].

أولاً: الأنظمة المصغرة، إذ يوجد تقسيم واحد للعمل في ظل نظام اجتماعي ثقافي متجانس، فيجري تحديد الأنظمة المصغرة في إطار المجتمعات التقليدية والبدائية والرمزية، مثل مجتمعات الصيادين وجامعي الثمار، وهذه المجتمعات تعتمد على الإنتاج الزراعي والاستهلاك، وينظر إليها على أنها مجتمعات متساوية، لأنها تتبنى نمط إنتاج متساوٍ نسبيًا.

ثانيًا: اختفت تلك المجتمعات بقدوم الإمبراطوريات العالمية في العصور الوسطى، حين ظهرت التعددية الثقافية ضمن تقسيم واحد للعمل، والنظام السياسي المركزي والملكي، مثل: الإمبراطورية العثمانية، وروسيا، والإمبراطورية الصينية، والنمسا، وأهم ما يميز هذا النظام الجديد، هو أن تشغيل النظام والعلاقات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية؛ يكون من سلطة متعددة الثقافات والأفراد، لكن على الرغم من التنوع والتعددية الثقافية، فإن تلك المجتمعات لا تعتبر مجتمعات حديثة.

حسب والرشتاين، فإن الامتداد التاريخي الثالث للنظام الاجتماعي الاقتصادي يتمثل في مرحلة اقتصاديات العالم، إذ لم يعد هناك نظام إمبراطوريات عالمية، ويحاجج والرشتاين بأن هذا النمط من الاقتصاد العالمي المُوحد قد بدأ يتكون بعملية التحديث، ووصل حالة من النضج إبان انهيار الاتحاد السوفيتي.

في هذه الفترة من التاريخ، وجدت مجتمعات متفاوتة تفاوتًا كبيرا، ويتبنى كل مجتمع سياسات وديانات وثقافات مختلفة، داخل أطر فكرية وثقافية وسياسية واقتصادية متفاوتة، وتتميز هذه الفترة بهيمنة الاقتصاد الرأسمالي العالمي، الذي يُنظر إليه على أنه

> **تتطور أنظمة الاتصال الجماهيري بمرور الوقت، وتظهر انعكاسات هذه التطورات في التحول والانتقال من الصحافة إلى الطباعة الشاملة، وأجهزة الراديو، والتلفزيون، فضلا عن وسائل التواصل الاجتماعي، والإنترنت، وصولا في النهاية إلى الوسائط الرقمية.**

6- Wallerstein, Immanuel. 2004. World-Systems Analysis, An Introduction. Durham and London: Duke University Press, 20-164.

نظام اقتصادي عالمي مهيمن، يحدد جميع جوانب الحياة السياسية والاجتماعية.

بالإضافة إلى ذلك، تجري ملاحظة دور المؤسسات الاقتصادية والسياسية العالمية، مثل الأمم المتحدة، والاتحاد الأوروبي، وصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، للسيطرة على النظام بأكمله، فيما يصنف النظام العالمي الرأسمالي الحديث إلى ثلاث فئات، هي المراكز المتقدمة، وشبه المحيطية النامية، والأطراف المتخلفة.

ثانياً: العولمة السياسية

نهج العولمة الثاني هو السياسة، وكما ذكر جون ماير، هناك علاقة ترابط بين حركة الاقتصاد العالمي والسياسة، ويدعي ماير بالأساس أنه يجري توجيه الدول القومية من خلال السياسة العالمية، التي ترتبط بالاقتصاد السلعي العالمي والحياة الاجتماعية المُعولمة، المعتمدة بدورها على التواصل الثقافي المشترك.

ويوضح ماير أن هناك تمايزًا بين الاقتصاد العالمي ونظام الحكم العالمي، وهما نظامين اجتماعيين سياسيين، لا يشملان فقط تأثيرات النظام السياسي العالمي، بل يشملان النظام الاجتماعي العالمي أيضًا، كما أنه يركز طرحه على تطور مفهوم الدولة داخل النظام المُعولم، مؤكدا أنه لا يشير إلى الدول القومية فحسب، بل يشير أيضًا إلى الدولة محابية التنظيمات الدينية والثقافية والاجتماعية.

كما أنه يفسر ذلك التغير النظري والإمبريقي في مفهوم الدولة داخل إطار سياق العولمة الحديث؛ بسبب الصراع الدائر بين الدول ذات السيادة -التي تضمن السلطة الجماعية الشرعية العالمية والتضامن والتقدم والمساواة- والمؤسسات الممتدة إقليميا ودوليا.

ثالثا: العولمة الاجتماعية

البعد الثالث، يعبر بالأساس عن ما ذكرناه لأولريش بك، ويعرف المجتمع العالمي بأنه مجتمع القرية، كما أكد أولريش بك، ويُنظر إلى المجتمع العالمي الحديث على أنه مجتمع خطر، إذ تتحدد علاقات القوة والاستجابات داخل المجتمع وفقًا لمبدأ المخاطرة، وعلاوة على ذلك، تفسَّر العولمة الاجتماعية تفسيرًا مغايرًا من خلال مقاربات التحديث، التي جرى تجاوزها فيما بعد عن طريق مقاربات التبعية والنظام العالمي.

وفقًا لعالم الاجتماع رونالد روبرتسون، فإن العولمة ليست مرتبطة بالبعد الاقتصادي فقط، بل يجب أن يكون هناك تفسير للطريقة التي تغيرت من خلالها التفاعلات بين الأفراد وبنية المجتمع، أي العلاقات الاجتماعية، وذلك من خلال تتبع التغيير الاجتماعي، من التضامن المجتمعي الميكانيكي (Gemeinschaft) إلى التضامن العضوي للمجتمع (Gesellschaft).

وفي النمطين، يمكن متابعة تغير الهيكل النقابي وتقسيم العمل، إذ يمثل التضامن العضوي مستوى معقدًا من تقسيم العمل وتخصص المجتمع الحديث، في حين يمثل التضامن الميكانيكي نوعًا بدائيًا من المجتمعات، أما بالنسبة إلى طرائق التغيير المجتمعي داخل النظام المعولم، فإنه يحدث على المستويين العالمي والمحلي، إما عن طريق عوامل داخلية أو خارجية.

رابعاً: العولمة المرتبطة بالتواصل الجماهيري

إذا ما انتقلنا إلى نمط العولمة الرابع، نجد أن الاتصال الجماهيري مرتبط -أساسًا- بديناميكيات السياسة والمجتمع والتواصل، كما يحاجج نيكلاس لوهمان، فهناك العديد من الصعوبات والتعقيدات داخل المجتمع الحديث.

وفقا للنظرية المجتمعية المعقدة، يعد المجتمع نظامًا اجتماعيًا؛ يعتمد بالأساس على استخدام التواصل الترابطي استخداما واسع الانتشار، ويستخدم الأفراد هذا التواصل لربط الأحداث والأفعال والتوقعات والسلوكيات الفردانية والمنظماتية والدولاتية، ويحاجج لوهمان بأن تجمعات الأفراد والتواصلات العابرة للحدود تعتبر من نتاجات أنظمة الاتصالات المُعولمة باختلاف الزمان والمكان.

وتتطور أنظمة الاتصال الجماهيري بمرور الوقت، وتظهر انعكاسات هذه التطورات في التحول والانتقال من الصحافة إلى الطباعة الشاملة، وأجهزة الراديو، والتلفزيون، فضلا عن وسائل التواصل الاجتماعي، والإنترنت، وصولا في النهاية إلى الوسائط الرقمية[7].

خاتمة

بهذا نكون قد قدمنا تحليلاً لمسألة العولمة عن طريق تناول المفهوم، والطرح السوسيولوجي، والأبعاد العولمة الأربعة التي تعتمد على بعضها البعض، من خلال فحص أطروحات منظرين عدة، مثل أولريش بك، ووالرشتاين، وبيتر باير.

7- Beyer, Peter .2007. Globalization and Glocalization. In N. J. James A. Beckford, Sociology of Religion, London: SAGE publications, 98-119, 445-455.

نفوذ الصين في إفريقيا: فرصة أم تهديد؟

نفوذ الصين في إفريقيا: فرصة أم تهديد؟

هند محروس الجلداوي

دكتوراه كلية الدراسات الأفريقية العليا جامعة القاهرة
أستاذ مساعد بالجامعة الإسلامية في مينيسوتا

على مدى السنوات الأخيرة، سعت الصين إلى تطوير علاقة طويلة الأمد ومربحة مع إفريقيا، ولكونها تحتاج الدول الإفريقية؛ انتهجت نهجًا تدريجيًا للانخراط بعمق في البيئة الأمنية غير المستقرة بداخلها، كما أن الانخراط الصيني في المشهد الإفريقي له مصالح وأبعاد اقتصادية وعسكرية.

يهدف هذا المقال إلى تحليل أبعاد توطين العلاقات الصينية في إفريقيا، ومحاولة الإجابة على سؤال: إلى أي مدى تعزز الصين وجودها في القارة؟

البعد الاقتصادي الصيني في إفريقيا

سعت الصين لإيجاد بعض الدول والمناطق الجديدة لتأمين احتياجاتها النفطية، وبما أن إفريقيا غنية باحتياطات النفط؛ لم تدخر بكين أي جهد لإيجاد موطئ قدم في أنجولا ونيجيريا وغينيا والسودان، من خلال زيادة الاستثمار النفطي في هذه البلدان.

وبفضل انسحاب الولايات المتحدة من السودان عام 1995 تمكنت الصين من الحصول على استثمارات نفطية ضخمة، حتى ذهبت أكثر من نصف صادرات السودان النفطية إلى الصين، واستحوذت مؤسسة البترول الصينية على حوالي 40٪ من أسهم شركة النيل الأعظم النفطية بالسودان[1].

واتبعت الصين نهجا متعدد الجوانب في علاقاتها الاقتصادية مع إفريقيا، إذ تجاوزت الولايات المتحدة بوصفها أكبر شريك تجاري لإفريقيا عام 2009، وباتت وجهة لنحو 15% من صادرات إفريقيا جنوب الصحراء، ومصدر نحو 20% من واردات المنطقة، وفقا لتقديرات تومسون رويترز والبنك الدولي.

في حين أن غالبية صادرات إفريقيا إلى الصين تتكون من الوقود المعدني ومواد التشحيم والمواد ذات الصلة، فإنها تصدر أيضا خام الحديد والمعادن والسلع الأخرى، فضلا عن كميات صغيرة من المنتجات الغذائية والزراعية، فيما تصدر الصين مجموعة من الآلات والنقل ومعدات الاتصالات، فضلا عن السلع المصنعة إلى الدول الإفريقية[2].

وقد أطلقت الصين مبادرة طريق الحرير عام 2013، تحت شعار "حزام واحد طريق واحد"، تهدف إلى إنشاء خط سكة حديد، يربط الصين وأوروبا، من أجل تسهيل التبادلات التجارية بين العملاق الآسيوي

"اتبعت الصين نهجا متعدد الجوانب في علاقاتها الاقتصادية مع إفريقيا، إذ تجاوزت عام 2009 الولايات المتحدة بوصفها أكبر شريك تجاري لإفريقيا، وباتت وجهة لنحو 15٪ من صادرات إفريقيا جنوب الصحراء ومصدر نحو 20٪ من واردات المنطقة."

1-د. حمدي عبد الرحمن، إفريقيا وتحديات عصر الهيمنة... أي مستقبل؟»،(القاهرة: مكتبة مدبولي، 2007)ص 110.
2-Eleanor Albert,» China in Africa», Council on Foreign Relations, July 2017 ,12, https://cutt.us/KDirQ

وأوروبا، وتضمن هذا المشروع طرق التجارة البرية والبحرية، التي شملت دول إفريقيا.

وتعد مبادرة "الحزام والطريق" أكبر ممر اقتصادي مقترح في العالم، إذ تضم 65 دولة من بداية جنوب المحيط الهادئ، مرورا بآسيا، وتنتهي بإفريقيا وأوروبا.

ويتوقع أن يعزز هذا المشروع من حضور الصين في أوروبا ماديًا ورقميًا واجتماعيًا، إذ سيربط بينهما من خلال الموانئ، والطرق السريعة، وشبكات الاتصالات، والسكك الحديدية.

إذ يمتد الحزام الاقتصادي لطريق الحرير من غرب الصين إلى أوروبا عبر آسيا الوسطى، بينما يربط طريق الحرير البحري للقرن "إيدي 20" بين الصين وأوروبا، عبر بحر الصين الجنوبي والمحيط الهندي والبحر الأحمر[3].

وفي محاولة الصين الحفاظ على مصالحها الاقتصادية في المنطقة، يرى البعض[4] أن كلا من الشركات المملوكة للدولة والشركات الصينية الصغيرة والمتوسطة الحجم، قد تورطت حتما في نزاعات محلية؛ بسبب البيئة غير الآمنة لمعظم دول جنوب الصحراء الكبرى، حيث تعمل الشركات الصينية.

ففي نيجيريا، على سبيل المثال، تتعرض المنشآت النفطية لهجمات منتظمة على يد المتمردين وجماعات الميليشيات، كما أن سوء سلوك العديد من الشركات الصينية في جنوب الصحراء الكبرى، مثل القضية الزامبية مع شركة تعدين المعادن غير الحديدية الصينية، التي حدثت فيها انتهاكات مستمرة لقوانين العمل المحلية وأعمال عنف ضد العمال، دفعت بعض الحكومات الإفريقية إلى إغلاق الشركات الصينية.[5]

وبناء على ما سبق ، يمكن القول إن الصين تسعى من خلال البعد الاقتصادي إلى تحقيق مصالحها الاقتصادية في إفريقيا، عبر توقيع عقود مشروعات ضخمة، وتقديم قروض ومساعدات مالية، وتحفيز التجارة الثنائية، كما تسعى

> **"تحاول الصين حماية دائرة نفوذها في إفريقيا، لذا أنشأت أول قاعدة عسكرية خارجية لها في القرن الإفريقي في جيبوتي، كما أنها تحاول فرض وجودها على القضايا الأمنية في المنطقة، من خلال المشاركة في عدد من عمليات حفظ السلام."**

3- د. هند محروس محمد محمد الجلداوي، « الدور العسكري الصيني في القرن الأفريقي: الأنماط والتحديات» قراءات أفريقية، 2023-02-12، متوفر بالرابط: https://cutt.us/A3mGi

4- ALDEN, C ,(2014) "Seeking Security in Africa: China's evolving approach to the African Peace and Security", Norwegian Peace building Resource Centre, March 2014 Architecture", Available from: https://cutt.us/Vgsze [Accessed: 4th June 2023]

5- Tania González Veiga ,» To What Extent Has China's Security Policy Evolved in Sub-saharan Africa?», Dec-5 ,2019. 26 [Accessed: 4th June 2023] https://cutt.us/o8W6Q

جاهدة لتحسين البنية التحتية في إفريقيا، وتوفير فرص العمل وتحسين مستوى معيشة السكان المحليين.

البعد الأمني الصيني في إفريقيا

تقوم سياسة الصين في إفريقيا على مزيج من الروايات التاريخية، والعلاقات المربحة للجانبين، وخطاب التضامن بين الجنوب والجنوب، مدعوما بالتزام الحزب الشيوعي الصيني بالنهوض بمصالحه الوطنية الأساسية.

العلاقات الصينية الإفريقية ليست جديدة، وقد برزت في خطاب السياسة الخارجية الصينية كنمط مستمر للتعاون الإنمائي بين بلدان الجنوب، والهوية المشتركة مع الشعوب الإفريقية على حساب الإمبريالية والصراعات التنموية الاجتماعية والاقتصادية.

بناء على هذه الهوية -التي تبدو مشتركة- بنى الحزب الشيوعي الصيني نهجه الإفريقي على "المبادئ الخمسة للتعايش السلمي" التي تؤكد على الاحترام المتبادل لسيادة الدول، وعدم الاعتداء المتبادل، وعدم التدخل المتبادل، والمساواة والمنافع المتبادلة، والتعايش السلمي.

في عام 2006، أصدرت الصين أول ورقة سياسة إفريقية؛ تصف المشاركة الصينية مع إفريقيا بأنها تكرس مفاهيم المساواة وعدم التدخل والمنافع المتبادلة.

وفي الممارسة العملية، جرت ترجمة سياسة "التأهيل" هذه إلى دبلوماسية فعالة، وحوافز مالية شاملة، في شكل مساعدات إنمائية وتجارة واستثمارات وتعاون عسكري محدود، فضلا عن عمليات حفظ السلام.

ولقد أدى هذا النهج الشامل في

التعامل مع العلاقات الإفريقية إلى رفع مكانة الصين؛ بوصفها لاعبا رئيسيا في تحويل ميزان القوى العالمي، مما يشير إلى صعودها الحتمي لتكون دولة مؤثرة[6].

وفي سياق التعاون الإستراتيجي الشامل بين الصين وإفريقيا، ركز منتدى التعاون الصيني الإفريقي عام 2018 على المساعدة في صنع السلام في إفريقيا.

كما أن الصين تحاول حماية دائرة نفوذها، وفي إطار ذلك أنشأت أول قاعدة عسكرية خارجية لها في القرن الإفريقي في جيبوتي، كما أنها تحاول فرض وجودها على القضايا الأمنية في المنطقة، من خلال المشاركة في عدد من عمليات حفظ السلام، وكذلك إرسال سفن حربية لمكافحة القرصنة المتفشية المتزايدة في الساحل الصومالي، باعتبارها ملتزمة بتعزيز التبادلات والتعاون العسكري الدولي، والاستجابة المشتركة للتحديات الأمنية العالمية[7].

وفي السنوات الأخيرة، ازدادت القدرة التنافسية للأسلحة الصينية تطورًا وقوةً، بعدما باتت واحدة من أكبر خمس دول مصدرة للأسلحة في العالم، وتتضمن مبيعات الأسلحة جزءًا من العلاقة وتوسع نفوذ الصين خارجيا.

فمثلا، في عام 2015 كانت قيمة الأسلحة الصينية التي اشترتها كينيا 7.9 مليارات شلن كيني، مما يعزز مشاركتها معها خارج أعمال واردات المعدات المدنية، وتشمل المعدات العسكرية التي طلبتها نيروبي من بكين: دبابات، ومركبات مدرعة، وقطع غيار.

وفقا لتقرير وكالة مراقبة تجارة الأسلحة الأوروبية، ومعهد ستوكهولم الدولي لبحوث السلام، فإن صفقات الأسلحة جعلت الصين واحدة من أكبر مصدري الأسلحة إلى كينيا، والتي تشمل إسبانيا وألمانيا والأردن وروسيا وجنوب أفريقيا[8].

يتمتع الاتحاد الإفريقي بقدرة فاعلة كافية، ودعم كاف من الدول الأعضاء فيه؛ ليصبح المحور السياسي للتعاون الصيني الإفريقي، وتقدم مبادرة نيباد إطارًا لإدماج الصين في إستراتيجية شاملة للقارة بأكملها.

Mary Madeleine Edel WAN YAN CHAN,» China in Africa: A Form of Neo-Colonialism?», Dec-6 ,2018 2 E-International Relations, https://cutt.us/ME9db

7 د. هند محروس محمد محمد الجلداوي، « الدور العسكري الصيني في القرن الأفريقي: الأنماط والتحديات» مرجع سبق ذكره.

8- د. هند محروس محمد محمد الجلداوي، « البعد العسكري في استراتيجية التنافس الأمريكي- الصيني في كينيا، متابعات أفريقية (الرياض: مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية،2022) العدد23،ص86.

البعد البيئي الصيني في إفريقيا

إن الاقتصادات الناشئة مثل الصين لديها القدرة على أن تصبح مساهمًا رئيسيًا في تمويل قضايا المناخ للبلدان النامية، من خلال طرق تمويل المناخ بين بلدان الجنوب، الذي يتخذ أربعة أشكال رئيسية:

1) إسهامات البلدان النامية في الصناديق متعددة الأطراف المنشأة، 2) المبادرات الثنائية، 3) المنظمات الدولية الجديدة بقيادة الجنوب، مثل: بنك بريكس، والبنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية، 4) استثمارات القطاع الخاص، لذلك من المتصور أنه إذا جرى تبني مفهوم البرنامج المناخي SSCF وتطويره؛ فيمكنه أن يفيد إفريقيا فائدة كبيرة، من خلال تحسين مصادر تمويل المناخ والقدرة على التكيف مع تغير المناخ[9].

وتعهدت الصين بدعم البرنامج الشامل لتنمية الزراعة في إفريقيا، وهو إطار للسياسة القارية بدأته نيباد في عام 2003، لتحقيق التحول الزراعي والأمن الغذائي، وكانت التنمية الزراعية نقطة محورية في مشاركة الصين لإفريقيا منذ ذلك الحين، واكتسبت أهمية أكبر خلال المرحلة الجديدة من التعاون الصيني الإفريقي منذ بداية الألفية الجديدة. كانت الصين مترددة في دعم البرنامج، على الرغم من أنه يمكن اعتباره إحدى أكثر مبادرات نيباد نجاحا، وكان موقف الصين سلبي تجاه البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في إفريقيا، من ناحية رفض الصينيين كثيرا من الأنشطة الغربية في البرنامج، ومن ناحية أخرى بسبب ظروف التمويل التي أثارت شكوكا حول قدرة نيباد والجهات الفاعلة الإقليمية عموما[10].

وعلى الرغم من هذه التحفظات، فإن القطاع الزراعي الذي يرتبط ارتباطا وثيقا بالمشروعات الوطنية، هو نقطة انطلاق جيدة للصين لربط تعاونها الثنائي مع إستراتيجية التنمية الإقليمية.

وعلى النقيض من مشروعات البنية التحتية الإقليمية واسعة النطاق، يمكن للصين تقسيم أنشطتها بين عدة مشروعات أصغر، ذات تكاليف يمكن إدارتها مع أصحاب المصلحة الوطنيين المسؤولين، وتجنب مخاطر عدم وجود ضمانات لحماية الاستثمار المرتبط بالمشروعات المتعددة الأطراف، في إطار عمل الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا.

9- Dumisani Chirambo,» Moving past the rhetoric: Policy considerations that can make Sino-African relations to improve Africa›s climate change resilience and the attainment of the sustainable development goals», Advances in Climate Change Research ,Volume 7 ,Issue 4 ,December 2016 ,Pages 255.

10- Georg Lammich,» The Regional Dimension of Sino-African Development Cooperation», In book: Ziltener, Patrick; Suter, Christian: African-Asian Relations: Past, Present, Future ,Chapter :5 .Lit :Publisher ,2022 ,p 101-102.

عندما تعمل المنظمات الإقليمية، وتكون مسؤولة عن تنفيذ المشروعات الإقليمية؛ فإن مسؤوليتها عن الانحرافات في الجدول الزمني أو الميزانية تكون محدودة، لأنها لا تتصرف في نفس القدرات المالية مثل الدول، لتقليل مخاطر الخسارة.

ويتمتع الاتحاد الإفريقي بقدرة فاعلة كافية، ودعم كاف من الدول الأعضاء فيه؛ ليصبح المحور السياسي للتعاون الصيني الإفريقي، وتقدم نيباد -باعتبارها الهيئة الفنية للتنمية الإقليمية- إطارًا لإدماج الصين في إستراتيجية شاملة للقارة بأكملها، ولديها بالفعل بعض المشروعات الناجحة لتقديمها في قطاعات، مثل: الزراعة التي تتوافق مع أولويات التنمية للصين.

وعلى المستوى الخطابي على الأقل، تقر الصين بأهمية نيباد للتنمية الإقليمية، وتواصل التعبير عن دعمها لها، ولكن بعد عدة محاولات فاترة للإصلاح والعديد من إعادة إطلاق المبادرة[11].

خلاصة

يمكن القول إن الصين أصبحت شريكا إستراتيجيا للعديد من الدول الإفريقية، حيث تسعى بكين إلى تعزيز تعاونها مع هذه الدول في مختلف المجالات، بما في ذلك الاستثمار والبنية التحتية.

وفي نفس الوقت، تسعى إلى تعزيز التعاون الأمني مع الدول الإفريقية، من خلال تقديم المساعدة الأمنية، وتدريب قوات الأمن المحلية، وتعزيز التعاون الأمني، بما في ذلك مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة.

كما بذلت الصين أيضا الجهود للحفاظ على البيئة، وتعزيز التنمية المستدامة في الدول الإفريقية، ومن المتوقع أن يستمر هذا التعاون المثمر بين الصين والدول الإفريقية في المستقبل، وأن يسهم في تحقيق التنمية المستدامة في المنطقة.

11- Ibid.

لماذا يهرب الرياضيون الموهوبون من مصـر؟

لماذا يهرب الرياضيون الموهوبون من مصر؟

محمد حسن

باحث متخصص في العلوم السياسية والعلاقات الدولية
مدقق معلومات بمنصة تفنيد

في يونيو 2022 فوجئ المصريون بخبر حصول لاعب الإسكواش محمد الشوربجي على الجنسية البريطانية، وقراره تمثيل المنتخب الإنجليزي بدلا من المصري، وخرج علينا وقتها عصام خليفة رئيس الاتحاد المصري للإسكواش معلقا على الأمر، بتأكيده أن منتخب مصر يملك كفاءات أخرى، يمكنها تعويض غياب اللاعب الذي وصفه الإعلام بالهارب، ومن هؤلاء مروان الشوربجي شقيق محمد، الذي أكد لرئيس الاتحاد أنه "حاجة تانية خالص".

"مروان قال لي: يا أونكل أنا مش محمد.. أنا حاجة تانية خالص"

عصام خليفة - رئيس الاتحاد المصري للإسكواش

تذكرت هذا الحديث بعد إعلان اللاعب مروان الشوربجي -المصنف السادس عالميا- قبل عدة أسابيع حصوله هو الآخر على الجنسية البريطانية، وقراره تمثيل منتخب إنجلترا بدلا من مصر، ما دفعني إلى محاولة البحث عن إجابة لسؤال : لماذا يهرب الرياضيون الموهوبون من مصر؟

نبذة تاريخية

يعد الإسكواش من ابتكارات إنجلترا، حيث نشأت اللعبة هناك عام 1830، وظلت في حالة من التطور طيلة القرن التاسع عشر، حتى وصلت إلى شكلها الحالي، وفي المقابل تأسس الاتحاد المصري للإسكواش عام 1931، وكانت مصر من أوائل الدول التي مارست اللعبة، وسيطرت على ساحاته وملاعبه مبكرًا.

هنا يجب الإشارة إلى أن اللاعبين المصريين يتربعون على عرش لعبة الإسكواش، فتاريخيا، كان يعد الدبلوماسي المصري عبد الفتاح عمرو أفضل لاعب في العالم بين عامي 1933 و1938، بعد فوزه ببطولة بريطانيا المفتوحة ست سنوات متتالية، أي بعد عامين فقط من تأسيس الاتحاد المصري للعبة.

كما يوجد غيره كثير من اللاعبين واللاعبات، الذين تصدرت أسماؤهم لوحات الشرف، وحازوا البطولات العالمية، ومن ضمن هؤلاء محمد الشوربجي وشقيقه مروان، اللذان يمثلان اليوم منتخب إنجلترا، ومعهما أحمد برادة، وعمرو شبانة، ورامي عاشور، وكريم عبد الجواد، وكريم درويش، وعلي فرج، ونور الشربيني.

أبطال الرياضات الفردية: هروب جماعي من مصر

يرى بعض متابعي الشأن الرياضي في مصر، أن لعبة الإسكواش كان لها اهتمام خاص وكبير في عهد الرئيس الأسبق حسني مبارك، معللين ذلك بحب مبارك للعبة، ولأنه كان أحد الممارسين لها.

لكن رغم الاهتمام الكبير بها وتطويرها، إلا أنها لم تكن اللعبة الشعبية الأولى في مصر، ولم تستطع منافسة كرة القدم، التي تربعت على عرش الرياضات الشعبية في البلاد، فيما تعرف

الإسكواش بأنها لعبة أولاد الذوات، إذ لا يستطيع غالبية المصريين ممارستها، كونها لا توجد في الأندية الشعبية، ويقتصر وجودها على الأندية ذات الطابع الاجتماعي العالي، مما لم يكسبها الشعبية المطلوبة، رغم تربع مصر على قمة اللعبة عالميا.

ينبغي الإشارة إلى أن اللاعبين لهم أسباب كثيرة للعب باسم دول أخرى، إذ لا تنطبق هذه الظاهرة على لعبة الإسكواش فقط، بل أصبحت -في الآونة الأخيرة- سمة في الألعاب الفردية، التي لا تلقى نفس الاهتمام الشعبي أو الرسمي مثل الألعاب الجماعية.

أسباب هروب المواهب المصرية

من خلال متابعة تصريحات اللاعبين الذين حصلوا على جنسيات دول أخرى خلال الفترات السابقة، تبلورت لنا بعض الأسباب التي أدت إلى موافقتهم على إغراءات التجنيس، وكان من ضمن هذه الأسباب ما يلي:

ضعف الرواتب؛ ما يدفع بعضهم إلى البحث عن عمل آخر بجانب الرياضة، حتى يستطيع الإنفاق على نفسه وأسرته، بالإضافة إلى ضعف المكافآت في حالة التتويج بالبطولات.

وقد جاء تصريح مدرب لاعب المصارعة الرومانية محمد عصام، بعد هروبه من معسكر المنتخب في إيطاليا مؤكدا ذلك، إذ ذكر أن البداية كانت بعد فوزه بذهبية بطولة إفريقيا في المصارعة الرومانية، ولم يحصل على أي مكافأة مالية، وهو الأمر الذي دفعه إلى البحث عن فرصة تمثيل دولة أخرى، خاصة أن أسرته فقيرة ويعمل مع والده باليومية.

عدم وجود عقود رعاية للاعبين؛ كما صرح اللاعب محمد الشوربجي لقناة بي بي سي عربي أنه فاز بـ 44 بطولة دولية، وطوال تاريخه لم يحظ برعاة مصريين، رغم كونه أكثر مصري يفوز ببطولات المحترفين على مر التاريخ، على حد قوله.

تجاهل الاتحادات للاعبين حين تعرّضهم للإصابة، والتهرّب من تحمّل التكاليف؛ مثلما حدث مع اللاعب طارق عبد السلام الفائز بالميدالية الذهبية في بطولة أوروبا تحت اسم بلغاريا.

الواسطة والمحسوبية؛ ويظهر ذلك في عدم التقييم، واضطهاد اللاعبين ومنعهم من المشاركة في المحافل الدولية، مقابل الدفع بلاعبين آخرين أقل منهم كفاءة، وعدم تقبل اختلاف وجهات النظر بين اللاعبين والمسؤولين.

كما حدث مع الفارس سامح الدهان، الذي تعرض للاضطهاد من جانب الاتحاد المصري للفروسية، ما تسبب في استبعاده من تمثيل مصر في الأولمبياد، ولهذا طلب تغيير جنسيته الرياضية.

ضعف إدارات الاتحادات وعدم قدرتها على التعامل مع الأبطال؛ وهو ما رصده لاعب المصارعة السابق، كريم أبو أسعد، الذي يعمل مدرب مصارعة حاليا، قائلا: "طبيعي أن ينفد صبر لاعبينا بسبب التقصير الإداري لكثير من الأجهزة الإدارية والفنية بالاتحادات، واستغلال أي فرصة للهروب إلى أي دولة يرغبون بها، والتي دائما ما تكون على اتصال باللاعبين المميزين، والترتيب معهم لحين أقرب فرصة للهروب، سواء إلى دولة أوروبية أو عربية كما حدث من قبل.

ويحكي أبو أسعد أنه قرر الاعتزال، بعدما عانى بنفسه من إهمال مادي وطبي وفني من جانب الاتحاد، قائلا إنه من أسرة ميسورة ماديا، ورغم ذلك قرر الاعتزال حتى يستطيع التركيز على مهنة أخرى تمكنه من الإنفاق على نفسه وأسرته.

بالإضافة إلى الدوافع التي رُصدت، أرى بعض الدوافع الأخرى عند لاعبي الرياضات الفردية -لا سيما الإسكواش- للحصول على جنسيات أخرى متنوعة تتضمن:

البيئة التنافسية؛ بعض الألعاب الفردية ومنها الإسكواش والمصارعة شديدة التنافس في مصر، ومن الصعب على اللاعبين اقتحام المراتب الأولى، ومن خلال الانتقال من بلد إلى آخر يمكن العثور على بيئة أكثر ملاءمة.

المستوى العالي من التدريب في بعض الدول؛ فعلى سبيل المثال، ليس لمصر مستوى تدريبي مقارنة مع إنجلترا أو دول الخليج مثل قطر، لذا يرى بعض الرياضيين أن الانتقال إلى بلد آخر يحسن من المستوى التدريبي ويمكنهم من التعامل مع مدربين ومعدات أفضل.

حلول عاجلة لحماية المواهب المصرية

من خلال فهم الدوافع، يمكن البدء في تطوير حلول تخدم مصلحة

"يعد الإسكواش من ابتكارات إنجلترا، حيث نشأت اللعبة هناك عام 1830. في المقابل تأسس الاتحاد المصري للإسكواش عام 1931، وكانت مصر من أوائل الدول التي مارست اللعبة، وسيطرت على بطولاتها مبكرا."

الألعاب الفردية، وتحل مشكلة تجنيس اللاعبين المصريين، مثل:

- زيادة الاستثمار الرياضي؛ وهو ما ينتج عنه زيادة في الموارد المالية؛ ومن ثم يسهم في تطوير اللاعبين المصريين منذ الصغر، وقد يشمل ذلك توفير مرافق تدريب ومدربين أفضل، بالإضافة إلى مزيد من فرص المنافسة، فمن خلال خلق بيئة أكثر دعمًا للمواهب المحلية؛ يمكن لمصر صناعة المزيد من اللاعبين العالميين، الذين لا يحتاجون إلى الحصول على جنسية أخرى.
- دور إيجابي لوسائل الإعلام؛ إذ يقع عليها عبء كبير في الاهتمام بالرياضات الفردية، من خلال منحها جزءا من الاهتمام الذي توليه لكرة القدم مثلا.
- معالجة الأسباب الكامنة وراء اختيار اللاعبين المصريين جنسيات أخرى؛ يكون ذلك على بناء على فهم الدوافع، ودراسة الظاهرة دراسة جادة حقيقية، بهدف العلاج وتدارك العوائق.

بالإضافة إلى هذه الإجراءات، من المهم ملاحظة أنه لا يوجد حل واحد يناسب الجميع، وأن الأمر يحتاج إلى اتخاذ عدة قرارات وسياسات، تُسهم في حل مشكلة هروب الرياضيين المصريين، والحفاظ على المواهب الوطنية، وجعلها قادرة على المنافسة والنجاح بأفضل صورة، وعلى أعلى مستوى.

"تعرف الإسكواش بأنها لعبة أولاد الذوات، إذ لا يستطيع غالبية المصريين ممارستها، كونها لا توجد في الأندية الشعبية، ويقتصر وجودها على الأندية ذات الطابع الاجتماعي العالي، مما لم يكسبها الشعبية المطلوبة، رغم تربع مصر على قمة اللعبة عالميا."

سُبل

subulmagazine.com
subul.magazine@gmail.com
facebook: subul.magazine